جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية - التعاون الاورو مغاربي أنموذجا-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية

إعداد الطالب :
- عكازي تالية
- عبد الحفيظي تركي

إشراف الأستاذ:
-د. بن يحي أبو بكر الصديق

لجنة المناقشة

-د/أ. لحرش أسعد المحاسن	رئيسا
-د/أ. بن يحي أبو بكر الصديق	مقررا
-د/أ. بنابي سعاد	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد

أحمد الله على إتمام هذا العمل المتواضع

أهدي عملي هذا إلى

التي سهرت على راحتي صغيرة ثم حرصت على مستقبلي كبيرة

وغمرتني بحبها ورعايتها دائما أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من زرعني في أرض طيبة وسقاني بمكارم الأخلاق

إلى الذي تعب لأرتاح أنا.

إلى من علمني النجاح قائلا : بعد البداية نهاية وبعد العمل راحة وكل من تعب نال وكل من كسل خاب ...

أبي الحبيب أقول شكرا حفظك الله ورعاك .

ولا أنس بالذكر كل الأحبة و الأصدقاء

ع. تركية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد

أحمد الله على إتمام هذا العمل المتواضع

أهدي عملي هذا إلى

التي سهرت على راحتي صغيرة ثم حرصت على مستقبلي كبيرة

وغمرتني بحبها ورعايتها دائما أمي الغالية رحمها الله تعالى

إلى أبي سندي الغالي

إلى الذي تعب لأرتاح أنا.

إلى من علمني النجاح قائلا : بعد البداية نهاية وبعد العمل راحة وكل من تعب نال وكل من كسل خاب ...

.

ولا أنس بالذكر كل الأحبة و الأصدقاء

ع. تالية

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

سورة إبراهيم الآية 07

الحمد والشكـر لله الذي وفقنـا لإعـداد وإنجـاز هذه المذكرة

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور المشرف بن يحي أبو بكر الصديق الذي تابع هذا العمل بنصائحه وتوجيهاته طـوال فترة البحث.

ملخص الدراسة:

تمحورت دراستنا الموسومة بعنوان: **الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية "التعاون الأورو مغاربي أنموذجا"**، حول تعريف الهجرة غير الشرعية و تداعياتها سواء كان ذلك في الدول المغاربية أو الدول الأوروبية، ابتداء من دول الانطلاق مرورا بدول العبور و انتهاء بدول الوصول.

و الهجرة هير الشرعية كظاهرة بشرية عالمية ترتبط بالسياسات و المنظومات القانونية التي تتبناها الدول مما يجعلها متعلقة بالدراسات القانونية أي تهدد القوانين و المعاهدات و الاتفاقيات.

و قد سعت أغلب الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية إلى محاولة التحكم في منسوب هذه الظاهرة المتزايد و دفعت إلى التنسيق فيما بينها بسبب فشل السياسيات التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، غير الشرعية، التعاون، الأورو مغاربي

Summary:

Our study, tagged under the title: International mechanisms for the fight against illegal immigration "Euro-Maghreb cooperation as a model", focused on the definition of illegal immigration and its repercussions, whether in the Maghreb or in European countries, starting with the countries of departure, passing through the countries of transit and ending with the countries of arrival.

Migration is legitimate as a global human phenomenon linked to the policies and legal systems adopted by countries, which makes it linked to legal studies i.e. threatening laws, treaties and agreements.

Most of the countries affected by illegal immigration have sought to try to control the increasing level of this phenomenon and have pushed for coordination between them due to the failure of policies that have dealt with the phenomenon of illegal immigration.

Keywords: immigration, illegality, cooperation, Euro-Maghreb

Résumé:

Notre étude, taguée sous le titre : Mécanismes internationaux de lutte contre l'immigration illégale « La coopération euro-maghrébine comme modèle », s'est concentrée sur la définition de l'immigration illégale et de ses répercussions, que ce soit au Maghreb ou dans les pays européens, à commencer par les pays de départ, passant par les pays de transit et se terminant par les pays d'arrivée.
La migration est légitime en tant que phénomène humain mondial lié aux politiques et aux systèmes juridiques adoptés par les pays, ce qui la rend liée aux études juridiques, c'est-à-dire aux lois, traités et accords menaçants.

La plupart des pays concernés par l'immigration illégale ont cherché à essayer de contrôler le niveau croissant de ce phénomène et ont poussé à une coordination entre eux en raison de l'échec des politiques qui ont traité le phénomène de l'immigration illégale.

Mots-clés : immigration, illégalité, coopération, Euro-Maghreb

مقدمة

مقدمة:

تمثل الهجرة غير الشرعية جزء من حركة الناس داخل الحدود القومية و خارجها التي هي مكون رئيسي و ثابت التاريخ المجتمعات البشرية، و جاءت في نفس الوقت وليدة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل، و لكنها كذلك تعتبر نتيجة الظروف الدول – التي تجد نفسها في ظل التدفق الهائل للأجانب لأقاليمها – مجبرة على اتخاذ سياسات معينة لتمنع هذا السيلان الذي تزايد خصوصا في القرون الأخيرة، وتعددت أشكاله بين اللاجئين والمهاجرين والنازحين نتيجة تعدد وتزايد الأسباب الدافعة إلى ذلك (النزاعات المسلحة، عدم احترام حقوق الإنسان، المشاكل الاقتصادية، وكذا الانفجار الديمغرافي...) حتى وصل عدد المهاجرين في العالم إلى أكثر من 170 مليون شخص بتزايد سنوي مقدر بحوالي 6 ملايين مهاجر جديد

و إن الهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها تخضع أساسا إلي قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر و اللااستقرار إلى الأماكن الغنية والأكثر أمانا. وهذه المعادلة لا تجعل من قارة أوروبا الوجهة الأولى للمهاجرين، إذ لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من اللاجئين من عددهم الإجمالي الذي قدر ب 25 مليون شخص عام 2004 و انخفضت هذه النسبة بحولي 22% مقارنة بالعدد المسجل سنة 2001 ، و أقل من هذه النسبة فيما يخص النازحين، لكنها تجعل من أوروبا الغربية الوجهة الثانية للمهاجرين السريين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والأولى بالنسبة لأفريقيا و أسيا وأوروبا الشرقية. و على اعتبار أن العديد من دول هذه الأخيرة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، فإن مسألة الهجرة باتت تعالج تحت كنف الاتحاد بما يمنع ذلك من تسهيلات في حرية تنقل الأشخاص أو في إطار الأفضلية التي يوليها الاتحاد في سياسته للدول الشرقية الأخرى غير المنضمة إليه.

وعلى العكس من ذلك لا يتلقى الدول المغاربية نفس التسهيلات، في الوقت الذي تعرف تزايدا كبيرا في طلبات رخص دخول الإقليم الأوروبي خاصة فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، رغم وجود اتفاقيات عديدة تربط الطرفين في هذا المجال منها مشروع برشلونة لسنة 1995 و اتفاقيات الشراكة مع كل من المغرب تونس والجزائر.

و إذا كان وجود عوائق لانتقال الأشخاص بين الضفتين الشمالية و الجنوبية يعتبر الدافع الأكبر لتنامي الهجرة السرية، فهذا لا يعني أنه السبب الوحيد لذلك، بل توجد عدة عوامل أخرى تساهم في تزايد وتيرة هذه الظاهرة، وأهمها الشرخ الموجود بين الضفتين في المستوى المعيشي و في الاستقرار الأمني، وهذان العاملان هما اللذان يتحكمان بشكل عام في الحركات السكانية بأنواعها من لجوء ونزوح وتهجير، و كذا الهجرة غير الشرعية التي عرفت تزايدا كبيرا نحو أوربا بتوافد سنوي يصل إلنا 500 الف مهاجر، و بالتالي أصبحت تعد من القضايا التي تهم كافة دول الاتحاد الأوربي وتحاول البحث عن الوسائل الأكثر نجاعة لمراقبتها ووقفها خاصة بعد التزايد الكبير الذي عرفته ابتداء من تطبيق اتفاقية تشنعن في جوان 1985 و تسارعها أكثر منذ التسعينات.

و الدول المغاربية من جانبها أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بها فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا نظرا لكون أقاليمها هي الطرق الرئيسية التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة عبر المغرب و بدرجة أقل عبر الجزائر و تونس ، و من جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة للمهاجرين و هذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع. و من هنا لم تعد الهجرة غير الشرعية مشكلة طرف واحد – أي الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين – إنما هي كذلك مسألة تعني دول الضفة الجنوبية وتستدعي العمل الجاد و بأسلوب ثنائي للبحث عن حلول لها، بل و تستدعي جهودا دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائرها البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب، و هذا ما يعطيها في الوقت الراهن الأولوية في السياسات والعلاقات الدولية ويجعلها من النقاط الساخنة و ذات الأهمية الكبرى في المداولات التي تجري بين دول الضفتين.

و نظرا لحدة هذه المشكلة التي ما فتئت تثقل كاهل الدول، فإنه من الواجب وضع استراتيجية دقيقة لمحاربتها و لن يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين الأطراف المعنية خاصة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية و توفير المكنزمات اللازمة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، بتوحيد الجهود و العمل المنسجم و الشامل لكافة العوامل التي تتحكم بالظاهرة ، و لا يجب أن تكون فقط حلول كلاسيكية عقيمة تتمحور حول ترحيل المهاجرين إلى الحدود أو عن طريق القمع و الاعتقالات.

إضافة إلى ذلك يجب بناء تعاون دولي فعال بين كل أطراف المجتمع الدولي من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال التي يتعرض إليها المهاجرين سواء من طرف شبكات المهربين، و

هذا تحت لواء البروتوكول الملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين

عن طريق البر و البحر والجو، وكذلك عن طريق مكافحة كافة أشكال الاستغلال البشع في الأعمال الشاقة وغير المصرح بها والتي تعتبر نوعا جديدا من أنواع الاسترقاق و الاستعباد برف رواجا واسعا في دول الاستقرار.

أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة جانبين من الأهمية يتعلق الأول بالجانب العلمي الذي يشمل المجال النظري للبحث، أما الثاني فهو متعلق بالجانب العملي و الذي يتمحور حول الحيز التطبيقي له

رغم كون الهجرة غير الشرعية ظاهرة جديدة تدخل إلى الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي لأن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن حلول لها، خاصة في منهج تعاوني بموجب كونها تمس دول عديدة و هذا لن يتأتى إلا بالبحث عن أسبابها و نتائجها و أبعادها. و يعطي هذه الدراسة جانب كبير من الأهمية كذلك نقص الأبحاث التي تتناولها وإن وجدت فعادة ما تنصب عليها كمشكلة اجتماعية، يختص بها علم الاجتماع، وليس كموضوع من مواضيع القانون الدولي و العلاقات الدولية و بالتالي فتعالج كمشكلة دولية و إنسانية

ينصب هذا البحث من الجانب العملي حول أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها وكذا سبل و آليات وقفها، يشتمل على جانب كبير من التركيز على ضرورة التعاون و تنسيق الجهود و تبادل الخبرات للوصول إلى حل إيجابي للمشكلة، و بالتالي فإن الأهمية العملية لهذا البحث هي كونه ينصب على وقائع اجتماعية و أخرى سياسية و قانونية تتحكم في الظاهرة يمكن من خلال استغلالها الحد على الأقل من وتيرة تزايد الهجرة السرية، و كذلك تفادي الأخطاء التي تم الوقوع فيها أثناء محاولة بعض الدول حلها بشكل فردي. كما يعطي هذا البحث بعدا إنسانيا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهذه الأخيرة لا تطرح فقط مشاكل للدول في مجال مراقبة سيلان المهاجرين بل هي تعبير عن معاناة دول أخرى عديدة من أوضاع تعتبر هي الدافع الأساسي للهجرة و معاناة المهاجرين من أخطار السفر و الاستغلال من طرف المهربين و المستخدمين، و بالتالى وجوب التعامل معها في

حيز دولي أمام منابر هيئة الأمم المتحدة و بالتنسيق المكثف مع المنضمات الدولية الإقليمية و المنضمات الدولية غير الحكومية

إشكالية البحث:

إن البحث في هذا الموضوع يبرز في الحقيقة عدة إشكاليات باعتبار أنه يعالج موضوعا جديدا و كثير الخصوبة، كما أنه يشمل جوانب دولية عديدة كالجانب السياسي و الاقتصادي و الإنساني وكذا جانب التنمية و على كل فإن إشكالية الموضوع تنصب أساسا حول أنه إذا كانت مشكلة الهجرة غير الشرعية هي مشكلة مشتركة بين الدول المستقبلة للمهاجرين وتلك التي هي مصدرة لهم أو التي هي مناطق عبور، فما هو واقع التعاون الأورو– مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ؟ و قبل ذلك ما هي هذه الظاهرة؟ و كيف كان ظهورها وتطورها وصولا إلى البحث عن التعاون للحد من وتيرتها؟ وأخيرا ما هو واقع هذا التعاون ؟

أسباب اختيار الموضوع:

1) الأسباب الذاتية:

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية التي تدفعني للخوض في هذا الموضوع و أولها الميل الشخصي للإحاطة بالجوانب الغامضة من الهجرة السرية التي عرفت انتشارا سريعا و أصبحت حلما يراود كل شاب جزائري، مغاربي و إفريقي، رغم ما يكتنف مثل هذه المغامرات من مخاطر. ثم ما يدفعني إلى ذلك تقاسمي لألم ضحايا هذه المغامرات و ذويهم الذين يجدون أنفسهم غالبا بدون آدنى فكرة عن حالة ابنهم وأبيهم أو أخيهم الذي خرج في هذه المغامرة و لم يعد ولم يصل عنه أدني خبر، إضافة إلى ذلك وقوع غالبية هذه الفئات في أيادي شبكات التهريب التي لا ترى فيهم إلا سبب من أسباب الربح و الاتجار) الأسباب الموضوعية:

يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع الخصبة التي لم تنل حضها من الدراسة و البحث إلا حديثا وبصفة سطحية، و هذا راجع لحداثته كظاهرة لم تدخل إلى الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة. و الميزة هذه – آي كون الموضوع جديد – تعطيه الكثير من الأهمية و القيمة العلمية من حيث الإحاطة به بالبحث عن مفهوم الظاهرة أسبابها ونتائجها و كذلك في الطرق الكفيلة لمعالجتها.

ورغم أن الهجرة غير الشرعية تطرح أكثر من إشكال و تمس جوانب عديدة كعلم الاجتماع و الاقتصاد و حقوق الإنسان و غيرها، إلا أن مشكلة المصادر و المراجع النظرية منها و التطبيقية التي تتناولها بالدراسة قليلة جدا و خاصة باللغة العربية، و تبقى فقط التغطية الإعلامية واسعة في هذا المجال، إضافة إلى المادة العلمية المنشورة في الأنترنت.

و بالنسبة للمنهج المتبع، فإن معالجة الموضوع و الإلمام بكافة جوانبه و بكل العناصر المتعلقة بالإشكالية تستدعي التركيز على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و بشكل أقل المنهج التاريخي.

تقسيم الموضوع:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

* أولهما يتعلق بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عامة و الثاني يبرز سياسات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في هذا المجال بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.

و في الأخير نصل خاتمة تكون على شكل حوصلة لأهم التحليلات و النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول:

الهجرة غير الشرعية

نحو أوروبا

الفصل الأول الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

إن كل من الهجرة غير الشرعية و التعاون الدولي بشكل عام و الأورو- مغاربي بشكل خاص كظاهرتين جاءتا إلى الوجود في الحقبة الزمنية نفسها، و هي فترة ما بين نهاية الستينات و بداية السبعينات. و إذا كانت الأولى هي تطور لحركات الهجرة التي كانت تشجعها الدول الأوروبية إلى غاية عام 1973 أين قررت أغلب هذه الدول غلق حدودها في وجه سيول المهاجرين فإن نفس السنة كذلك كانت انطلاقة لتوجه أوروبي جديد نحو سياسة التعاون الأورومتوسطي، فجاء مثلا اتفاق بين كل من الجزائر و تونس و الاتحاد الأوروبي متعلق بالجانب التجاري في عام 1968 و في سنة 1976 وقع اتفاق أخر يتضمن إجراءات تهدف إلى تحقيق تكفل لائق بالهجرة مثل احترام قاعدة عدم التمييز و نظام الحماية الاجتماعية والتكوين و السكن، مع ملاحظة أن السياسة الأوروبية حينها اتسمت بكثير من التساهل إزاء الهجرة غير الشرعية.

إذن هناك علاقة كبيرة بين الهجرة غير الشرعية و التعاون الأورو- مغاربي من حيث النشأة و من حيث الترابط الموجود بينهما، فالهجرة السرية جاءت عن نقص في التعاون، وهذا الأخير لم تبدأ ملامحه إلا عندما زادت حدة مشكلة الهجرة. وعلى هذا الأساس سنتناول في الفصل الأول هذا الإطار العام للهجرة ثم كيفية ظهور الهجرة غير الشرعية و تعريفها مع تركيز كبيرا على أسبابها و كذا نتائجها و اتجاهاتها.

لقد شهد القرن العشرون حركة كبيرة للسكان خاصة في فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و هذا راجع من جهة إلى مخلفات الحرب المباشرة؛ وهي الهجرة فرارا من الحرب أو التهجير الذي تقوم به السلطات العسكرية و اصطلح عليها فيما بعد ب "اللجوء"، و من جهة أخرى إلى مخلفات الحرب غير المباشرة و أدت إلى انتهاج سياسات من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب.

و قبل ذلك كانت نفس هذه الدول الأوروبية قد عرفت حركية كبيرة في مجال السكان نحو الأرض الجديدة أولا، و فيما بينها من إسبانيا و إيطاليا إلى فرنسا، بريطانيا، سويسرا، ألمانيا و بلجيكا خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر إلى غاية 1974.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

يرتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية كثيرا بفكرة الحدود بين الدول و كذا بالأنواع الأخرى للحركات السكانية التي باتت ميزة من مميزات المجتمع الإنساني ككل، و لكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات و المنظومات القانونية التي تتبناها الدول مما يجعلها متعلقة بالدراسات القانونية إذ تتناولها هذه الأخيرة على أنها مشكلة تهدد القوانين و الاتفاقات الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما تتعلق بالعلاقات الدولية بما أن أثارها لا تقتصر على دولة واحدة بل تمس دولا عديدة فتجعل منها موضوعا من مواضيع تعاملاتها، و تشمل كذلك علوم أخرى كالاقتصاد و علم الاجتماع و الجغرافيا و العلوم الإنسانية. و إن حدة الظاهرة و حداثتها و تزايدها بشكل سريع في زمن العولمة بالموازاة مع نتائجها على الدول، تمخضت عنه تسميات مختلفة تمتاز بكثير من التعقيد و التداخل مع عدة أنواع أخرى من الحركات السكانية، على ذلك كان من الواجب الخوض في مفهومها و إيجاد تعريف لها لتمييزها عن المصطلحات الشبيهة و ذات الصلة بها و ما لذلك من أهمية في محاولة البحث عن حلول لها، و سيكون ذلك بتعريفها لغويا، فقهيا و قانونيا ثم تميزها عن بعض المصطلحات المشابهة كالهجرة الشرعية، اللجوء والنزوح.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة عامة كان من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها، و قبل ذلك يجب الإشارة إلى أن التعريفات المقدمة لها مكونة أساسا من نظرة كلاسيكية جديدة (neoclassique) و مجموعة أخرى من المفاهيم و الأطر التي ازدهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، ذلك أن دراسة الهجرة في تاريخها القصير نسبيا خلق نوع من التعدد في المفاهيم و النظريات المتعلقة بها، من أبرزها نظريات الهجرة السائدة حاليا التي تنصب كلية على تفسير أسبابها، مما يفتت الأبعاد الأخرى لها و يضر بها، بل إنها لا تقدم تعريفات علمية تسترشد بها البحوث التجريبية و افتراضات قابلة للاختبار و التمحيص، فضلا عن الصعوبات التي تعاني منها كافة العلوم الاجتماعية عند محاولتها تفسير

السلوك البشري، فنظريات الهجرة تواجه عدة عراقيل نتيجة صعوبة تحديد مواضيعها و قياسها و نتيجة تعدد أشكالها[1].

الفرع الأول: التعريف اللغوي

يدل مصطلح الهجرة على معان مختلفة، فهو قد يعبر على الحركة الطوعية للعمال و غيرهم داخل البلد الواحد وقد يدل على الحركة الجبرية أما في اللغة فهو من مصدر "هجر" الذي يعني في اللغة العربية الترك و الإقلاع، فيقال هجر الشيء أي تركه و ابتعد عنه، و يقال هجر المكان أي انتقل منه إلى مكان أخر. بالتالي فالهجرة إذن هي ترك مكان العيش المعتاد والانتقال إلى مكان أخر بغية الاستقرار أو الانتقال مجددا، و أما في علم الاجتماع فهي تدل على تغيير الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية. و إذا كانت اللغة العربية لا تفرق بين أنواع الهجرة فإن اللغة الإنجليزية على تضع ثلاثة ألفاظ تفرق بها بين أنواع الهجرة:

1. اللفظ الأول «immigration» التي تعني الهجرة الوافدة فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هو «immigrant»؛

2. اللفظ الثاني «émigration» التي تعني الهجرة النازحة فالشخص النازح émigrant» هو الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة أخرى؛

3. اللفظ الثالث هو «migration» الذي يعني الهجرة الداخلية و المهاجر داخليا migrants .

مما يعني أن اللغة الإنجليزية هي الأكثر تفصيلا إذ تفرق بين ثلاثة أنواع من الهجرة، أما في اللغة العربية و الفرنسية نسبيا فلفظ "الهجرة" شامل لكل الأنواع إلا فيما يخص الهجرة الداخلية التي يطلق عليها اصطلاح «النزوح »، و الهجرة غير الإرادية التي يطلق عليها لفظ الهجرة القسرية «Emigration force» و كذلك التهجير «Déportation» الذي يعني الإرغام على الهجرة ..[2]

[1]– جواكلين آرنجو ، تفسير الهجرة المداخل المفاهيمية و النظرية، تر. الكرار ثرية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165ء (سبتمبر 2002)، ص 51

[2]– المرجع نفسه، ص 51.

و يستعمل مصطلح الهجرة إضافة إلى ذلك في مجالات عديدة كهجرة رؤوس الأموال، هجرة الحيوان، النبات و هذا ما يفسر أن للهجرة علاقة بعلوم كثيرة.[1]

فبالنسبة لهجرة الإنسان بدأت منذ أقدم العصور، إذ كان أول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الأفريقي و مصر، ثم كانت هجرة جماعية إلى اليمن و منها اتجهت موجات أخرى إلى مختلف أنحاء الجزيرة العربية ثم إلى أوروبا غربا و إلى أسيا شرقا. مما أبرز عدة تنقلات سكانية وصفت بالمهمة تاريخيا منها هجرة الساميين إلى بابل، هجرة الفينيقيين إلى خليج العقبة و مصر، الإغريق إلى شمال البحر المتوسط ، و الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة التي تعتبر أعظم هجرة عرفها تاريخ البشرية،[2] أما أشهرها في القرون الحديثة فهي الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين.[3]

و بالنسبة لمصطلح "الهجرة غير الشرعية" فهو مركب من لفظين "الهجرة" الذي تناولناه بإسهاب، و لفظ "غير القانونية" الذي يعني مخالفة القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب، منه يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، التي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج تطوراتها بعد توسع سياسات غلق الحدود في أوروبا في سنوات السبعينات[4] و يترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها " الهجرة غير القانونية" مع أن لها نفس الدلالة مع مصطلح " الهجرة غير الشرعية" و "الهجرة السرية" التي تستعمل لكون هذا النوع من الهجرة يتم خلسة عن السلطات بالتالي عن القانون، إضافة إلى العديد من التسميات الأخرى المتداولة ك :" الحرقة " و " الهجرة المتوحشة". و في الفرنسية تستعمل كذلك عدة تسميات منها:

---

[1]- سريم تيمور، والاتجاهات المتغيرة و القضايا الرئيسية في الهجرة الدولية، نظرة عامة إلى برامج اليونسكو على مدى خمسين عاما الماضية، تر. البهنسي محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 (سبتمبر 2002)، ص ص 11،12.

[2]– هناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تتحدث عن الهجرة كقوله تعالى في سورة العنكبوت الآية 26 :"فآمن لوط و قال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم " و في الآية 97 من سورة النساء يقول سبحانه: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا"

[3]- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، عمان الأردن: دار فارس للنشر و التوزيع ، 1994، الجزء السابع ط1، ص 67 .

[4] - VAISSE Maurice Dictionnaire des relation interationales au 20eme siècle. Paris: Edition Armand colin, 20, p173

l'immigration clandestine و هي الأكثر استعمالا والتي يقابلها في العربية "الهجرة السرية" و كذلكl'immigration irrégulière و illégale ، immigration sauvage non contrôlée .[1]

الفرع الثاني: التعريف الفقهي

من الصعب إيجاد تعريف وتفسير دولى دقيق للهجرة بنظرية منفردة، و تاتى هذه الصعوبة نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول الاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، [2] و ليس هذا الاختلاف وحده من يصعب الوصول إلى مفهوم دولي موحد إنما هناك كذلك التداخل مع تسميات أخرى مع اختلاف الأسس التي تقام عليها؛ بين من يعتمد على أسبابها ومن يركز على مدتها ونية الاستقرار، بالإضافة إلى وجود نظرة تميزية بين المهاجر الذي ينتمي إلى دولة متقدمة و ذلك الذي ينتمي إلى دولة متخلفة و إمتد ذلك إلى الفقهاء الذين اختلفوا من جهتهم في تفسير الهجرة و تنظيرها حتى إن كان أغلبهم ذهبوا إلى تعريفها مميزين بين أنواعها كالهجرة الدائمة المؤقتة الموسمية، الهجرة القانونية و المخافة للقانون.

لكن بغض النظر عن هذا الاختلاف الفقهي الموجود كان هناك بعض من الرواد البارزين – مع قلتهم – أعطوا قفزة في مجال دراسة الظاهرة ومن بينهم أرنست جورج رافنستاين E. G. Ravenstein **في كتابه " قوانين الهجرة" الذي يعتبر بمثابة الأب المؤسس للفكر الحديث حول الهجرة، ويليام توماس** W Thomas, في كتابه المرجعي " الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا " و كذلك فلوريان زنانيكي F. Znaniecki. بينما ترجع البحوث الأولى في موضوع الهجرة إلى النصف الثاني من القرن العشرين و خاصة الثلث الأخير منه و هي الفترة التي برزت فيه كمشكلة دولية خاصة مع تنامي الهجرة غير الشرعية.[3]

يعرف موريس بودراز المهاجر بأنه:" كل من ينوي مسبقا- بعد مغادرة بلده الأصلي. الإقامة الدائمة في البلد المستقبل ليصبح من مواطنيها فيما بعد"، بينما فرق جرار ليون بين من يريد الاستقرار و

[1] - MOULIER BOUTANG Yann & PGARSON Jean-pierre & SILBERMAN Roxane, Economic politique des migration clandestines de main-d'ouvre, paris Edition publisu, sans année d'édition, P 11.

[2]- **زوزو عبد الحميد : نور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939**، الجزائر : الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، 1984، ص 11.

[3]- جواكلين آرنجو، مرجع سابق، ص 52.

ذاك الذي جاء لقضاء حاجاته دون نية الاستقرار، و هو رأي الأستاذ "فارليز لويس" الذي يعرف المهاجر على أنه: " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية" [1].. و يلاحظ هنا أن المهاجر السري يمكن أن تكون هجرته سواء بنية الاستقرار أو العودة بعد قضاء حاجاته حسب قارليز، لكنه لا يمن أن يكون من مواطني الدولة التي هاجر إليها بما أنه لا يحمل الوثائق اللازمة إلا وفق إجراءات استثنائية تدعى ب " تسوية الوضعية"، و بها لا يكون في وضعية مهاجر سري بل مهاجر قانوني، و يعرفها عبد الله عبد الغني غانم بشكل أوسع فيقول أنها: " الحركة الطوعية للعمال و غيرهم داخل البلد الواحد و خارجه و كذا الحركة الجبرية كما حدث في هجرة العبيد من إفريقيا إلى الأمريكيتين",[2] يلاحظ على كل هذه التعريفات أنها تستند إلى النظرية النيوكلاسيكية التي تفسر الهجرة على أساس قرارات ناتجة عن نية تحسين الوضعية، وهي فكرة ثبت قصورها بدليل أن التسليم بهذا الرأي يعني وجوب وصول عدد المهاجرين إلى أضعاف ما هو موجود حاليا، بينما في الواقع نجد أن الأقلية في المجتمع هي التي تلجأ للهجرة، و من جهة أخرى فهذه النظرية عجزت عن تفسير ارتفاع معدلات الهجرة في بعض البلدان دون بلدان أخرى رغم تشابهها في البناء الهيكلي.

نظرا لهذه التناقضات جاء اتجاه أخر يطور النظرية النيوكلاسيكية في مطلع التسعينات مرتبطة باسم "أودي ستارك Oded Stark"، و هي نظرية الاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة التي تؤسس رأيها حول تعزيز المنفعة الأسرية و ليس الفردية، و لكنها نظرية منتقدة كذلك لأن الإقدام على الهجرة لا يكون دائما السبب تحسين وضع الأسرة، بل قد لا تتحسن وضعيتها أصلا خاصة إذا كان المهاجر في وضعية غير شرعية، وهناك نظرية أخرى تفسر الهجرة وهي النظرية المزدوجة السوق العمالة بزعامة "ميشال بيور M. Piore " و ترجعها إلى الطلب الدائم للعمالة خاصة في بعض مجالات العمل غير المرغوب فيها من قبل الوطنيين.[3]

---

[1]- قزو محمد أكلي الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو 1986، ص 21-22

[2]– عبد الله عبد الغني غانم: هجرة الأيادي العاملة: دراسة في الأنتروبلوجية الاجتماعية للبناء الاجتماع طى مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ، ص 3

[3]- جواكلين آرنجو، مرجع سابق، ص ص 53-59.

أما المهاجر غير القانوني فإنه يعتبر بهذا الوصف كل شخص يدخل إلى دولة أجنبية دون حيازة التراخيص اللازمة لذلك، و تكون له نية الاستقرار أو العمل لمدة

طويلة ثم العودة إلى وطنه، وكل من يهاجر بصفة قانونية و يستقر في الإقليم الأجنبي خارج المدة المحددة في الترخيص[1].

بالتالي فهو الشخص الذي يكون في وضعية غير قانونية إما بدخوله الإقليم الأجنبي بصفة قانونية ثم تحول إلى مهاجر سري بعد نفاذ مدة الترخيص، أو أنه دخل متسللا بطريقة غير قانونية و هو ما يعرف عادة ب "الحراقة".

الفرع الثالث: التعريف القانوني

كانت أولى محاولات تعريف هذا المصطلح في الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية المنعقد في ماي 1928 لكن أغلبها لم يفلح في ذلك باعتبار الهجرة لم تكن مسألة تطرح بشدة آنذاك، و لقد قدمت تعريفات كثيرة فيه غير أنها لم تحض بالإجماع اللازم من المشتركين، من بينها التعريف الذي يصف المهاجر على أنه " كل أجنبي يصل إلى بلد ما طلبا للعمل و بقصد الإقامة الدائمة ". و في محاولة التقريب وجهات النظر تم تعيين لجنة مختصة مكلفة بإعداد تعريف يكون محل إجماع لكنها فشلت بدورها. و تم في الأخير إقرار المقترح الإيطالي بإجماع جزئي و الذي يعرف المهاجر بأنه " كل مواطن يغترب لهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو بباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول".[2]

و أما الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين و افراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 فتعرف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة أعلى أنهم: " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم ". و تضيف المادة 5 فقرة أ على أنه: "يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون و أفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول و الإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة و بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها "، و يوجد تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني في الفقرة (ب) و التي تنص على أنه: " يعتبر بدون وثائق و في وضعية غير قانونية

[1]- قزو محمد أكلي، مرجع سابق، ص 24.
[2]- المرجع نفسه، ص 11.

كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة أمن هذه المادة "[1]. من خلال الفقرتين 2 و 3 يمكن أن نستنبط تعريف للمهاجر السري فنقول أنه يعتبر مهاجرا غير قانوني كل شخص دخل، يقيم أو يقوم بنشاط مأجورا في إقليم غير إقليم دولته و لا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة و الإقامة فيها أو للعمل بها.

ولقد سار المكتب الدولي (BIT) في نفس السياق بحيث يعرف المهاجر غير القانوني بأنه: " كل شخص يدخل، يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[2]

3. نفس الشيء بالنسبة للتعريف الذي قدمته المنظمة الدولية للعمل (OIT) التي تعتبر أن:" الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية و يقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

أ- الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة؛

ب – الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية و بترخيص إقامة ثم يمددون

إقامتهم عن المدة المحددة؛

ج – الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، و يخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد.[3]

إن أغلب التعريفات تستند على هذه الأوصاف الثلاثة الأخيرة التي ذكرتها منظمة العمل الدولية في تعريف المهاجر غير الشرعي، و الأصح أن الأشخاص الذين يعملون بصفة غير قانونية لا يدخلون ضمن فئة المهاجرين غير الشرعيين بل يعتبرون مهاجرين مخالفين للقانون فقط إذا كانت إقامتهم و دخولهم قانونيا. إنما الوصفان اللذان ينطبقان على المهاجر غير القانوني هما الدخول و الإقامة السرية و غير الشرعية، فكي يكون المهاجر "غير قانوني" أو "سري" أو "غير شرعي" ينبغي أن يكون قد عبر حدود دولة غير دولته بسرية و خلسة عن السلطات، أو دخل بموجب الوثائق اللازمة

[1] - Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990 , Résolution de l'assemblée générale n° 45/158.
[2] - BIT : Une approche cquitable pour les travailleurs migrants dans une coonomie mondial-iscs, Conference 6. Genéve. (2004). pp 11-21. internationale du BIT. 92cmc session, rapport.
[3] - BIT: op.cit. p 11.

ولكنه خرق المدة المحددة في الوثيقة للإقامة و تكون له نية الاستقرار والعيش و العمل في سرية و خارج ما يقرره القانون.

لكن هناك اختلاف حتى بالنسبة للتسمية التي ينبغي أن تطلق على الظاهرة فقد أشار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994 إلى أن الأصح هو استعمال مصطلح "بدون وثائق " أي"Les sans-papiers

" نظرا لأن مصطلحي المهاجر غير الشرعي" أو" غير القانوني" يحمل طابع التجريم فيما أقر الملتقى الدولي حول الهجرة المنعقد ببانكوك في أفريل سنة 1999 مصطلح "الهجرة غير الشرعية" لأنها تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة بتهريب المهاجرين.

و كان من الواجب أن يحسم في كل هذه النقاط برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المعتمد من طرف الجمعية العامة لكنه لم يحتوي على تعريف صريح لا للهجرة و لا للمهاجر السري إلا ما يمكن استنتاجه من المادة 3 فقرة (أ ب)، فالفقرة (1) تنص على أنه "يقصد بتعبير تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع الأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها المقيمين الدائمين فيها" و تنص الفقرة ب على أنه: " يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة".[1]

و الملاحظ أن هذا البرتوكول يعرف الهجرة بتعبيرها البسيط، و هو الدخول غير المشروع إلى الدولة المعنية و لا يتناول حالة الإقامة غير المشروعة نظرا | لأنه ينصب على تجريم فعل التهريب.

المطلب الثاني: تمييز مصطلح الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة

كما أشرنا إليه سابقا فالهجرة غير الشرعية ليس لها تعريفا محددا و متفق عليه كما هو الشأن بالنسبة للجوء مثلا أو بالنسبة للهجرة القانونية اللذان تعالجهم اتفاقيتين كل واحدة منها تحدد الشخص الذي تختص به، و لأنها ظاهرة جديدة لم يكن لها الوزن الكبير في اهتمامات الدول أو المنظمات إلا بعدما أخذ تزايدها منحا خطيرا لتصبح مشكلة تمس كل المجتمع الدولي، فإن مصطلح الهجرة غير

[1]- برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 2000/11/15.

الشرعية – وهو كذلك مصطلح غير مستقر يستعمل معه مصطلحات كثيرة كالهجرة غير الشرعية، السرية، المتوحشة، غين المنظمة، غيرا لمراقيق، الحراقة – نجده يتشابك مع عدة مصطلحات أخرى نظرا للصلة التي تجمعهم حول فكرة الترحال و ترك المكان الأصلي للعيش، على هذا الأساس فمن الواجب الإحاطة و لو ببعض هذه المصطلحات ومحاولة إظهار اللبس المجود في تحديد مفاهيمها و ما يجعله متشابكة و متشابهة، أي إبراز نقاط الاختلاف و التشابه فيما بينها و ما يستدعي ذاك من وجوب تحديد وضع قانوني خاص بالمهاجر غير الشرعي، رغم أن هذه المصطلحات تدخل تحت المصطلح الأم أي "الهجرة" التي تنقسم إلى قسمين: هجرة إرادية وهجرة مثارة، فيدخل في المصطلح الأول هجرة العمال، الهجرة غير الشرعية والنزوح، ويدخل في المصطلح الثاني اللجوء و التهجير.[1]

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية والهجرة القانونية

تعرف الهجرة عامة على أنها الانتقال المكاني و الجغرافي لفرد أو لجماعة ،[2] أو هي ترك الإنسان للمكان الذي يعيش فيه للانتقال إلى بلد أجنبي بحثا عن ظروف معيشية أحسن، هذا المعنى ينطبق على الهجرة غير الشرعية و الهجرة القانونية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال و أسبابه و هما من أوجه التشابه بين النوعين .

أما ما يميزهما عن بعضيهما فهو الجانب القانوني و كذا التنظيمي أثناء عبور الحدود و اثناء الاستقرار، إذ أن المهاجر بطريقة قانونية حسب ما عرفته اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب و أفراد عائلاتهم في المادة 2 القسم 1 هو: " كل شخص يعمل لحسابه أو لحساب غيره في دولة غير دولته و لمدة معتبرة و يكون مرتبطا بعقد عمل، و يكون دخوله البلاد و إقامته فيها بصورة مشروعة".[3]

على العكس من ذلك فإن المهاجر السري لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمح له بدخول الإقليم الأجنبي و الإقامة فيه، كنتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة،

---

[1] - J. P. N'DAYE & J. BASSENE & D.GERMANIE, "Les travailleurs noires en Afrique, pourquoi les migrants". Revue Réalités Africaines. 5. (mai-juin 1963), p 66.

[2]- عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص 27

3 - Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et membres de leurs familles Ibid,

و هو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل المرتكز على معايير ثلاثة لتحديد من هو المهاجر غير القانوني و هي: الدخول المخالف للقانون (أو ما يعرف بالحرقة)، الإقامة غير القانونية أي بدون وثائق و أخيرا العمل المخالف للقانون.

ولكن في كل الأحوال فالهجرة غير الشرعية هي جزء من الهجرة الدولية عامة و التي تتفرع إلى عدة أنواع بحسب اختلاف المعايير المعتمدة ؛ فبحسب المكان المقصود تقسم إلى هجرة داخلية و هجرة دولية، و بحسب العدد تقسم إلى هجرة فردية و هجرة جماعية، و بحسب الدافع تقسم لهجرة إرادية و هجرة جبرية و من حيث الوقت تصنف إلى هجرة وقتية أو موسمية و هجرة دائمة، و من حيث التطابق مع القانون تقسم إلى هجرة قانونية وهجرة غير قانونية[1], و بالاستناد إلى هذه المعايير فالهجرة غير قانونية هي هجرة دولية فردية أو تتم في جماعات صغيرة و هي كذلك هجرة إرادية دائمة تستهدف الاستقرار في البلد المضيف

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية و اللجوء

تعرف اتفاقية جوني ف للاجئين لعام 1951 اللاجئ على أنه: " كل شخص يوجد، و بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته و لا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية و يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".[2]

فاللاجئ إذن هو كل شخص يترك البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه إذا كان عديم الجنسية و يتوجه نحو بلد أخر بدافع الخوف من الاضطهاد بسبب دينه أو أرائه السياسية أو عرقه أو فئته الاجتماعية أو جنسيته، و هنا يتجلى الفرق بينه و بين الهجرة غير الشرعية أي من خلال الدافع نحو ترك مكان العيش الاعتيادي الذي يسببه الخوف من الحالات المذكورة [3] ، كما يقودنا إلى فرق أخر و هو أن اللجوء ذا طبيعة جماعية (أسفرت الحرب العالمية الثانية على أكثر من 50 مليون

[1]- عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سابق، ص ص 2،3.

[2]– شريف الميد. و«اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان». مجلة الموارد، (صيف 2005)، ص 11.

[3]– اتفاقية جينيف للاجئين لعام 1951

لاجئ في أوروبا لوحدها مما دفع بالأمم المتحدة إلى إنشاء مفوضية خاصة بشؤون اللاجئين في عام 1950 (UNHCR)، وعززتها باتفاقية تحدد النظام القانوني للاجئ في عام1951) .[1]

و ما يزيد أكثر في تداخل اللجوء مع الهجرة غير الشرعية هو توسع بعض الاتفاقيات في تعريفاتها للاجئ، أولها التعريف الذي قدمته الاتفاقية الأفريقية اللاجئين لعام 1969 حيث أضاف إلى المفهوم الأول في المادة (1) أنه يشمل الجماعات المتدفقة التي تهرب من الحروب أو بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحادث تخل بشدة في النظام العام في جزء أو في مجموعة من أجزاء الدولة. ثم جاءت الاتفاقية العربية لتوسع أكثر المفهوم السابق بإضافتها العنصر " الكوارث الطبيعية"، و لكن حتى و إن كان هذا التفسير يزيد كثيرا في غموض و تشابك المصطلحين فإن هناك تعريف ثالث و أوسع قدم في إعلان قرطاجنة الذي تبنته دول أمريكا اللاتينية و يعرف اللاجئ على أنه"... يشمل الأشخاص الفارين من بلادهم على اثر تهديد لحياتهم أو أمنهم أو حرياتهم بسبب عنف يمس بلادهم أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخرى تخل بشدة بالنظام العام في بلاده".[2]

و إذا كان الفرق الجوهري بين الظاهرتين يكمن في الوضع القانوني بحيث أن اللاجئ يكون في وضعية قانونية عكس المهاجر السري، فإن الإشكال لا يتوقف هنا ذلك أن الهجرة إذا تمت بصورة جماعية نتيجة الفقر و الظروف التي تعيشها مجموعة كبيرة من الناس في منطقة فحينها لا يمكن الحديث عن هجرة غير شرعية و هذا ما تسانده الاتفاقيات الثلاثة الأخيرة. و ربما ما يجعلنا نسلم بهذا الطرح و بالترابط الموجود بين الهجرة غير الشرعية و اللجوء هو الارتفاع الكبير الذي عرفته الأولى و الانخفاض المتزايد الذي تعرفه الثانية و الذي وصل إلى نسبة 22 %بينما لوحظ تزايد خطير للهجرة غير القانونية في مناطق عديدة منها مثلا شاطئ «لامبدوسا» بإيطاليا الذي يعج بالأفارقة المهاجرين و اللاجئين حتى أنه سجل في نهاية أسبوع واحد من شهر سبتمبر 2004 توافد حوالي 1200 شخص جديد و طبعا كان رد الفعل المباشر هو رد هؤلاء المهاجرين إلى ليبيا و رغم محاولة الكثيرين منهم تقديم طلبات اللجوء إلا أنها رفضت. [3]

[1] - UNHCR : Aider les réfugier, document public par le UNHCR, édition de 2005.p4.

[2]- عبد الحميد الوالي حماية اللاجئين في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، (أفريل 2002)، ص 22

[3]- مجلة اللاجئون. استعراض أحداث 2004ء ترجمة مؤسسة الأهرام، المجلن 4، عدد 137، (2004)، ص ص 10– 12

و الوجه الآخر الذي يزيد في تشابك المصطلحين هو محاولة الكثير من المهاجرين السريين تقديم طلبات اللجوء لاعتبارها وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها المهاجرون من أجل تسوية وضعيتهم في الدول الأجنبية مما دفع بأوروبا إلى تعقد إجراءات الحصول على وضعية لاجئ و تخفض من نسبة تقديمها للوثائق الخاصة بذلك، مع قيامها منذ سنة 1999 بإعداد وتصميم سياسة مشتركة بين دولها في مجال اللجوء بالرغم من أن أوروبا كانت القارة الأقل استقبالا للاجئين (بين 2 إلى 3%)،[1] و أخير ينبغي الإشارة إلى أنه وفقا للمعايير التي تقسم على أساسها الهجرة فإن الفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو من حيث الباعث فالأولى إرادية و الثانية قسرية أي مثارة.

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية و النزوح

النزوح هو حركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب و النزاعات الداخلية المسلحة، أو نتيجة لظروف اجتماعية و اقتصادية أو كوارث طبيعية كالجفاف و التصحر، وقد يكون النزوح مستمرا إذ يعتبر من طبائع بعض المجتمعات التي لا تعرف الاستقرار في منطقة معينة و تكون في بحث دائم عن مناطق جديدة للعيش وهي التي تسمى بالقبائل الترحالية، لكن الصورة المعروفة أكثر عن النزوح و التي تسارعت في السنوات الأخيرة هي النزوح الريفي نحو المدينة (ارتفع سكان المدينة في إفريقيا نتيجة النزوح الريفي من 20 مليون نسمة في 1950 إلى 410 عام 2000) وكذلك النزوح الناتج عن الحرب. و وفقا للتقرير الذي نشره المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخليا في مارس 2005 فإن النزوح لم ينخفض في وتيرته مثل اللجوء بل كان مستقرا و بلغ حوالي 25 مليون نازح، و زاد ب 3 ملايين في 2004 خاصة في السودان و أوغندا و العراق.[2]

و إذا كان النزوح مثله مثل الهجرة غير الشرعية جزء من حركية المجتمع الإنساني، إلا أنهما يختلفان في كثير من الخصائص و لعل أبرزها كون الهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح فيتم داخل حدود للدول و هذا ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق معينة من الانتقال و مع ذلك لا يكون مخالفا للقانون[3] و في نفس الوقت فإن انتقال النازح داخل حدود دولته لا يفقده حقوقه الوطنية بما أنه لا يكتسب

---

[1]- هيفين كرولين، «أوروبا تنتظر من إفريقيا حل مشكلة اللجوء" نشرة الهجرة القرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005)، ص 23.

[2]- ماريه تيريزا جل بثو ، «25 مليون شخص نازح داخليا في أنحاء العالم: لا تغير»» نشرة الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005)، ص 57 .

[3]- مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونازحون يقع النزاع، ط 3، (أفريل 2005)، ص 22.

صفة أجنبي، بل يتمتع بكافة الحقوق عكس المهاجر غير الشرعي الذي يكون أجنبيا ولا يتمتع بأدنى الحقوق.

ولكن رغم هذا الاختلاف فإن النازحون داخليا يلقون مجموعة من الصعوبات التي يصادفها المهاجر خاصة منها نقص أو انعدام الوثائق لدى الكثيرين منهم نتيجة خسارتها أو مصادرتها أو أنها غير موجودة أصلا، وهو ما يجعل النازح قريبا جدا من وضعية المهاجر غير القانوني[1] لذلك حتى نبتعد عن هذا التقارب و التشابه بين المصطلحين، فإننا نفرق بينهما من خلال الصفة الجوهرية المميزة بين النازح و المهاجر غير القانوني التي تتجلى في أن النوع الأول يتم داخل الدولة الواحدة بالتالي فهو هجرة داخلية، أما النوع الثاني فهو عابر للحدود و منه فهو ذا طبيعة دولية وإضافة إلى الهجرة القانونية و اللجوء والنزوح توجد عدة مصطلحات أخرى ذات صلة مع الهجرة غير الشرعية، أو إنها على الأقل تعتبر قريبة منها هي كذلك ترك للموطن الأصلي و استقرار في مكان أو في بلد جديد ومن بينها التهجير والهجرة الجبرية فالتهجير هو عمل منظم أو حركة للسكان بنوع منظم و هادف يسيرها ويحدد أهدافها الجهة التي تقوم بتهجير السكان، و هو عادة إجراء تلجأ إليه السلطات الاستعمارية أو سلطات الدولة ضد الأقليات الإثنية و تكون مصحوب بالاضطهاد ، أما الهجرة الجبرية فهي هجرة غير منظمة و لا تستهدف شيئا معينا غير النجاة من الخطر، ولا يكون سببها بالضرورة هي الحرب، لكن قد تكون عدوى أو تفشي نوع فتاك من الأمراض أو فرار من عقيدة ما،[2] و عادة ما تدخل هذه الفئة ضمن اللاجئين و لكن أعداد كبيرة منهم يتحولون إلى مهاجرين سريين نتيجة رفض طلباتهم للجوء.

أخيرا هناك كذلك فئات أخرى تقترب حالاتها من وضعية المهاجر و لكن استثنتها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من اكتسابهم لوضعية المهاجر و منهم:

* عمال الحدود الذين يعملون في غير دولتهم و لكنهم يقيمون في دولتهم؛

* العمال غير الدائمين الذين يعملون خارج دولتهم لفترة قصيرة؛

---

[1]- ايرين مو ئي، بلقيس جراح، وحماية حقوق الانتخابي للأشخاص المهاجرين داخليا»، نشرة الهجرة القرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23 (أكتوبر 2005)، ص

[2]- عبد الله عبد الغني غانم: مرجع سابق، ص 2

* السياح والمندوبون التجاريون و عمال النقل البحري و الجوي أو النهري أو البري.[1]

المطلب الثالث: خصاص الهجرة غير الشرعية

يرى الكثير من الباحثين أنه لا ضرورة لإجراء تقسيمات بين أنواع الهجرة، بل من الضروري و من الأفضل دراستها كظاهرة عامة لأن التقسيمات الجامدة والصارمة يمكن أن تكون مضللة، فتقسم مثلا إلى هجرة دولية و داخلية بالرغم من أن الهجرة الدولية قد تكون عابرة لمسافات قصيرة و بين شعوب متماثلة كالهجرة بين الدول المجهرية في الخليج العربي، بالمقابل فالهجرة الداخلية قد تكون عابرة المسافات شاسعة و تجمع بين شعوب مختلفة كتنقل الأقليات الوطنية من مناطق غرب الصين إلى المدن الشرقية و حتى الهجرة غير الشرعية لا جدوى في الحقيقة من فصلها عن الهجرة | القانونية بما أن لها نفس الأسباب و النتائج و الاتجاهات، بل في أحيانا كثيرة تكون الحدود هي التي تخلق الهجرة و ليس الأشخاص، فتحول المهاجرين الداخليين إلى مهاجرين دوليين و الرعايا إلى أجانب غير قانونيين مثل ما أسفر عنه تفكك الاتحاد السوفيتي.[2]

غير أن كون أغلب عمليات عبور الحدود لا تعتبر هجرة كالسائحين و رجال الأعمال الذين يقومون بالزيارات و غيرهما وما يطرح ذلك من إشكاليات للدول في فرز هذه الفئات و تقسيمها، إضافة إلى ما يستدعيه حل المشاكل المتعلقة بالهجرة من فهم أعمق و دراسة أوسع يجعل تقسيم تنقلات الأشخاص في غاية الأهمية، لذلك ذهب فريق أخر من العلماء المختصين بهذا الشأن إلى تفريعها قبل تناولها بالدراسة، خاصة أن محاولات إعطاء تقسيمات لأي ظاهرة مهما كانت لا تتم بطريقة فعالة إلا بالبحث عن خصائصها و الإحاطة بجميع جوانبها. لذا فالدراسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تولي أهمية كبيرة لهذا الجانب بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر معاناة من هذه الظاهرة و الذي بلغت فيه الدراسات المنصبة على هذا المجال مبلغا كبيرا، عكس ما هو عليه الحال في أوروبا و أقل من ذلك في المغرب العربي.

---

[1]- قزو محمد أكلي مرجع سابق، ص ص 14، 15.

[2]– ستيفن كاسل «الهجرة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين: الاتجاهات الحديثة و القضايا الكوكبية، تر. المهني محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد 165، (سبتمبر 2000)، ص 32

ورغم تعدد الخصائص التي تميز الهجرة غير الشرعية عن ما سواها من الحركات الإنسانية و عن الهجرة الدولية بالخصوص، إلا أن هناك مجموعة منها تبرز بإلحاح أكبر أثناء الدراسة، أولها التعقيد الذي يكتنف هذه المادة حتى إن كانت هذه الصفة تميز كافة أنواع التنقلات البشرية، ثم هناك طريقة التنظيم التي تعتمد على شبكات مختصة في تهريب المهاجرين و الميزة الأخيرة . و هي الأكثر تأثيرا في البحوث المتعلقة بها – هي صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة، لعدم وجود وسيلة فعالة تضمن بكل موضوعية ودقة إجراء إحصاءات رسمية للمهاجرين غير القانونيين من طرف الدول.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة

إن فهم التنقلات البشرية بكل أنواعها يوشك أن يكون مستحيلا نتيجة التعقيد الذي يكتنفها، لكنه يزداد أكثر في النوع غير القانوني الذي يمتاز بطابعه الغامض سواء في جانب تفسيراته، أو من زاوية الأسباب المرتبطة به و في دراسته بصفة عامة، و تتعلق جوانب التعقيد فيه أساسا في:

1) من حيث نمو الهجرة و السياسات المتعلقة بها:

يؤيد هذا الطرح عدة جوانب منها اختلاف التعريفات المقدمة لهذه الظاهرة و الذي يرجع إلى تعقيدها و إلى عدم وجود معيار موضوعي يمكن على أساسه بناء هذه التعاريف، و تعلقها كظاهرة بسياسات الدول تحت مبدا أن "البقاء في دولة المنشأ هو الأصل، وأن الانتقال إلى بلد آخر هو انحراف.[1]

ثم إنه إذا كانت الهجرة هي مشكلة دولية يجب كبح جماحها و إيجاد الحلول اللازمة لها، فلماذا

توجد اختلافات كبيرة في سياسات الدول؟ فمن جانب تقرر حرية التنقل مع دول وتمنع ذلك مع دول أخرى، وهذه النقطة تقودنا لتعقيدات أخرى متعلقة بالهجرة غير الشرعية، إذ مع منعها في العشرينيات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن نسبة الهجرة السرية تتعدى

26% من النسبة الإجمالية للمهاجرين، وفي الوقت الذي فتحت فيه أوروبا الأبواب على مصرعيها للهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة الهجرة غير الشرعية إلى 83% . رغم ذلك لم

[1]- ستيفن كاسلز مرجع سابق، ص ص 32، 33.

يكن هذا التدفق يسبب حرجا لهذه الدول، و خلال السبعينيات إلى يومنا هذا صارت هذه النسبة لا تتعدى سقف 10 إلى 15% لكنها باتت مسألة ذات أولوية للعديد من الدول.[1]

و بتحليل نتائج اتفاقية تشنغن التي تقر مبدأ حرية التنقل في أوروبا نجد أن انعكاساتها كانت مخالفة للتوقعات إذ هي لم تؤدي إلى ارتفاع عدد المهاجرين نتيجة فتح الحدود في أوروبا كما كان متوقعا لها وإنما كانت نتائجها عكسية وأدت إلى نقص في تحركات الأوروبيين، و هذه النقاط كلها دليل على التعقيد الكبير في مسالة نمو و تطور الهجرة و تطرح تساؤلات عديدة فلماذا تزداد الهجرة السرية في وقت نشجع فيه هجرة العمال؟ و لماذا لم تتخذ الدول موقفا إزاءها عندما ازدادت حدتها و تفعل ذلك بشراسة في الوقت الذي تعرف فيه أدنى مستوياتها؟

2) من حيث طبيعتها:

النقطة الثانية التي تؤكد هي الأخرى هذا التعقيد تطرح بشدة في الولايات المتحدة الأمريكية و تصعب كثيرا في دراستها و هي طبيعة الهجرة و اختلافها من بلد إلى آخر، ففي هذا البلد الذي يعتبر وجهة قديمة للهجرة السرية بأكثر من 12 مليون مهاجر غير قانوني حاليا يمتاز المهاجرون إليه على أن هجرتهم تكون بنية الاستقرار الدائم فيها، أي أنها هجرة دائمة و على العكس من ذلك ورغم التقارب الكبير مع أوروبا في كل المجالات خصوصا في درجة التقدم فالمهاجرين غير القانونيين يقصدونها بنية العودة بعد تحسين و وضعياتهم ، عدا بعض الحالات المسجلة من استقرار جماعي للمهاجرين بها أنها هجرة مؤقتة،[2] و يكون عادة مصحوبا بالالتحاق الأسري أو يكون المهاجر موجود هو و عائلته في وضعية غير شرعية و من جانب أخر فإن كون هذه الظاهرة تمتاز بأنها تتجه من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر ثراء لا يفسر استقرار الكثير من المهاجرين الأفارقة في الدول المغاربية رغم عدم وجود المناخ الذي من المفروض أنه هو المستقطب للهجرة و هما عاملي الاستقرار الأمني بها و الاقتصادي إضافة إلى أن نسبة البطالة فيها تفوق سقف 15% .[3]

---

[1] - BIT: op.cit. , p12.

[2]- جون سولت و جيمس كلارك. «الهجرة الدولية في المناطق الواقعة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الأنماط و الاتجاهاته، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد 165ء سبتمبر 2000)، ص 94.

[3]- ستيفن كاسلز مرجع سابق، ص 39.

الفرع الثاني: تنظم عبر شبكات خاصة:

كانت أولى حركات الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا عبارة عن عمليات نقل العبيد و لذلك يرجح بنسبة كبيرة أن تكون الهجرة غير الشرعية عبارة عن تطور تهجير العبيد التي ميزت القارة الإفريقية بعد قيام الثورة الصناعية، إذ أن أولى معالم ظهور الهجرة غير الشرعية خاصة من المغرب العربي و إفريقيا تزامنت مع قيام الحملة الدولية ضد الاسترقاق في بداية القرن العشرين، وكان ذلك في الدول المغاربية في عهد الحماية و الاستعمار الفرنسي حين قامت منظمات و جماعات عديدة من أرباب العمل تنظم خلسة ترحيل العمال المغاربة خلسة إلى فرنسا بعد أن منعت هذه الأخيرة ذلك بموجب قانون 27 سبتمبر 1921، الذي وضع من أجل ضمان حقوق المهجرين المستخدمين في فرنسا و منع فتح مكاتب تشغيل خاصة بذلك و هو ما أدى إلى بروز هذه ظاهرة. حتى وصل عدد المرحلين خلسة من المغرب في تلك الفترة نحو فرنسا إلى 1200 شخص من أصل 1600 مهاجر أي ما نسبته 75% من المهاجرين كانوا في وضعية غير قانونية

و إذا كانت هذه النسبة قد عرفت انخفاضا معتبرا مع اتجاه السياسة الأوروبية نحو تشجيع الهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تناقصت إلى 26% في عام 1948 فإن نهاية الستينات تميزت بعودة قوية للظاهرة حتى بلغت النسبة في النصف الأول من عام 1986 أكثر من 83% من العدد الإجمالي للمهاجرين. و هذا راجع بالأساس إلى تطور نشاط القائمين على تنظيم نقل الأشخاص وتغير الجماعات القائمة بذلك،[1] فإذا كانت هذه الجماعات في البداية هم أرباب العمل الذين يستهدفون من وراء ذلك توفير اليد العاملة ، فإنها أصبحت بعد ذلك تنظم بشبكات خاصة بتهريب المهاجرين تسعى من جانبها لتحقيق المصالح المادية.[2]

وإذا كان النقل الجوي هو أبرز السبل لنقل المهاجرين غير القانونيين بنسبة 85% فإن التغطية الإعلامية تجعل من النقل البحري الأكثر شيوعا بالقوارب بكلفة قد تصل إلى 1500 أورو للشخص الواحد ، و في تقرير للمكتب الدولي للعمل أشار هذا الأخير أن" المهاجرين و خلال رحلتهم الطويلة

[1] - KHCHENI Mohamed, "La migration clandestinc au Maroc". Séminaire international sous le thème:"entre mondialisation et protection des droits- dynamiques migratoires Marocaines: histoire, économie, politique et culture". Faculté de droit de Casablanca, 13, 14, 15 juin 2003, p 2.

[2]- زينة الحرية الجزائريون رحلات الأحلام قد تنتهي : الغرق، الأخلاق أو السجن و الطرد ، جريدة الشروق الأسبوعي، عدد 653، الأسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005، ص 12.

يستأجرون خدمات المهربين الذين يحملونهم في شاحنات أو في قوارب و تؤمن لهم وثائق مزورة أو ترشي أعوان مراقبة المهاجرين، و من أجل ذلك يطلب المهربون من المهاجرين ما بين 200 و 300 دولار من أجل مساعدتهم على تخطي الحدود و تكلفة الرحلة من أسيا إلى أوروبا أو أمريكا مثلا يجب عليهم دفع ما قيمته 30 ألف دولارا. [1]

ولعل هذه العلاقة الموجودة بين تزايد سيلان المهاجرين السريين سنة بعد سنة منذ نهاية الستينات و بداية السبعينات و شبكات التهريب التي تزايد دورها هو ما جعل الأمم المتحدة تدرك مدى خطورة هذا الأمر و مدى مساهمة هذه الشبكات في تأزم الوضع و بالتالي ضرورة السعي لمحاربها ، فبادرت على هذا الأساس إلى وضع بروتوكول خاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الذي اعتمدته الجمعية العامة في 15 نوفمبر عام 2000، و رغم اختصاصه بالتهريب إلا أن هذا البروتوكول لا يحتوي على تعريف صريح لهذه الشبكات بل يكتفي بتعريف نشاطها في المادة 3 فقرة أعلى أنه: " يقصد بتعبير «تهريب المهاجرين» تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، و تضيف المادة 6 على أن المهرب هو كل شخص يقوم بتدبير هذا الدخول لأحد المهاجرين عن طريق القيام بإعداد وثيقة سفر أو هوية انتحاليه أو بتدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها وكذلك بتمكين أي شخص، ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة.[2]

الفرع الثالث: صعوبة الإحصائيات

إن ضبط المعطيات المتعلقة بالهجرة الدولية تتم على أساس مجموعة من المقاييس لكن الحصول على إحصائيات موضوعية حولها يطرح عدة إشكاليات مما يسفر عن اختلاف الأرقام التي يقدمها دول الانطلاق عن تلك التي تقدمها دول الوصول حول المهاجرين. و تزداد هذه الصعوبة عندما

[1] -BIT: op.cit. , p13

[2]- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

يتعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية بالرغم من أنها تعني دولا متطورة في غرب أوروبا لها الإمكانات اللازمة لذلك، و يعود الأمر إلى طبيعة هذه الظاهرة التي تتميز بصفات هي:

1) اختلاف التعريفات:

من بين أكبر العوامل التي تعيق الحصول على إحصائيات دقيقة حول المهاجرين في أوربا هو تعدد التعريفات والمفاهيم التي تعطى لهم بحيث تمس الإحصائيات عادة الفئات العمالية التي تكون في وضعية غير قانونية أو المقيمين بصفة غير شرعية وهما في الحقيقة فئتين مختلفتين عن بعضيهما. رغم الترابط الموجود بينهما من حيث أن المقيمين بصفة غير قانونية يكون ملجئهم الوحيد للحصول على العمل هو مجال سوق العمل الموازي بالتالي فيكون عادة كل مقيم بطريقة غير شرعية هو جزء من فئة العمال غير القانونيين .[1] ومن جهة أخرى هناك صعوبة يفرضها تكييف المهاجرين غير القانونين الذي يختلف من دولة إلى أخرى بحسب قوانينها فنجد الشخص الذي يكيف على انه غير شرعي في دولة ما تعتبره دولة أخرى في وضعية شرعية رغم وحدة الظروف سواء المتعلقة بالدخول أو الإقامة أو العمل، و على هذا الأساس يجب التمييز بين ثلاث حالات:

* الدخول السري أو غير القانوني و الذي يعني عبور الحدود الإقليمية بطريقة سرية مخالفة للقانون وبالتالي لا يكون بحوزة المهاجر الوثائق والرخص اللازمة للدخول التي يفرضها قانون الدولة التي تم الدخول إليها.

* الإقامة غير الشرعية و التي تعني كل تواجد لأجنبي ما في إقليم الدولة دون أن تكون له الرخص التي تفرضها الدولة سواء كان جراء دخول غير قانوني أو بدخول قانوني لمدة معينة يحددها الترخيص ولا يتم احترام هذه المدة .

* العمل غير القانوني: وهذا في حالة قيام أي مواطن أو أجنبي مقيم بطريقة

قانونية أو غير قانونية بأعمال خارج المنظومة القانونية التي تحكم العمل في الدولة المعنية.

[1] - GIULBILARO Donatella, "les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation actuelle et prévisions". Cahier de migration internationales, no 15 département de l'emploi et de la formation, (1997), p 75.

و يلاحظ من خلال استعراض كل هذه الحالات أن الحالة الثانية هي الأكثر شيوعا أي حالة عدم احترام مدة تراخيص الإقامة بنسبة تفوق 85% ثم تليها حالة الدخول غير المشروع، أم الحالة الثالثة فهي لا تشمل فقط المهاجرين السريين لأن العمل المخالف للقانون قد يقوم به حتى الوطنيين و المهاجرين العاديين ، مع العلم أنه في هاتين الحالتين لا يكون للمهاجر وثائق مما يصعب إعادتهم إلى وطنهم

2) المعطيات الإحصائية:

إن الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تبقي جد صعبة إن لم نقل أن المهمة مستحيلة، ليس فقط في عدد المهاجرين الذين يتزايدون باستمرار بل حتى لمعرفة حجمها و الفئة التي تدخل بصفة شرعية و تلك التي تدخل بطريقة سرية، و تنعكس هذه الصعوبة في الأرقام المقدمة التي تمتاز بكثير من التناقض و النسبية حتى داخل البلد الواحد لخضوعها لأبعاد سياسية و حزبية مما يجعل الفروق بين الأرقام المقدمة شاسعة جدا، و منه فلا توجد معطيات محددة حول عدد الأشخاص الذين يوجدون في حالة غير قانونية في العالم بأسره أو في الإقليم الأوروبي و لا في الإقليم المغاربي.

إذ يمكن تقدير حجم الظاهرة بنوع من النسبية و بأرقام مقاربة فقط عن طريق عمليات تسوية الوضعية التي تقوم بها الدول من حين إلى آخر و الإقصاءات و كذا من خلال التحقيقات الميدانية[1]، و لهذا توجد إحصائيات في فرنسا قدرت عدد المهاجرين سنة 1980 بحوالي 300 ألف مهاجر سري و هو ما يعادل 10% من النسبة الإجمالية للمهاجرين الذين يعيشون في فرنسا أما في أوروبا عامة فقد قدر عددهم في بداية الثمانينات بحوالي 2,5 مليون شخص مقابل 15,4 مليون مهاجر شرعي و هو ما يمثل 14% مع تسجيل أعلى نسبة للمهاجرين غير الشرعيين موجودة في دول جنوب أوروبا أي في فرنسا، إسبانيا و ايطاليا بعدد يفوق 1,2 مليون شخص عام 1988 منهم 540 ألف مهاجر مغاربي.[2]

وتأتي ايطاليا في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين غير القانونيين بحوالي 350 ألف إلى مليون مهاجر عام 1987 لترتفع في بداية التسعينات إلى ما بين 600 ألف إلى 1,4 مليون حسب

[1]- MOUIER BOUTANG Yann & GARSON Jean-Pierre & SILBERMAN Roxane : Ibid, pp 41-42.
[2] - GIULBILARO Donatellam, Ibid, p 75.

إحصائيات قدمها المجلس الأوروبي في المؤتمر المتوسطي حول "السكان، الهجرة و التنمية الذي انعقد في "بنما" في عام 1996، و قدمت في ايطاليا إحصائيات أخرى عام 1994 قدرت نسبة المهاجرين السريين بحوالي 30 إلى 40% من النسبة الإجمالية من تراخيص الهجرة المقدمة و من جانب أخر فإن أكثر من 57% من العمال المهاجرين يوجدون في وضعية غير شرعية و ترتفع هذه النسبة في بعض جزر ايطاليا إلى 90% من العدد الإجمالي للمهاجرين.[1] نسبة كبيرة منهم أطفال بحيث تم إحصاء أكثر من ألف طفل دخلوا الإقليم الإيطالي في الأشهر الأولى من عام 2000، و إذا كان رئيس الوزراء الفرنسي "دومينيك دو فلبان" صرح بأن هذه القنة في فرنسا تتراوح ما بين 200 ألف إلى 400 ألف شخص، فإن أطراف أخرى في الساحة الفرنسية كأحزاب المعارضة و بعض الجمعيات المعادية للمهاجرين تقدم أرقاما تفوق المليون شخص،[2] و أما المجلس الأوروبي فقدم في تقريره رقم 1467 لعام 2000 إحصائية تشير إلى دخول ما بين 400 ألف إلى 500 ألف مهاجر إلى أوروبا سنويا من بين 30 مليون شخص يعبرون الحدود الدولية بشكل سري.[3]

ولا تسلم من هذه التناقضات حتى الإحصائيات التي تقدمها مؤسسات اقتصادية بحال تلك التي قامت بها مؤسسة "فورد" في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1975 التي أشارت إلى وجود ما بين 600 ألف إلى 12 مليون مهاجر سري، وقدمت إحصائيات في كندا تتحدث عن وجود 4 ملايين مهاجر و في ايطاليا تتحدث بعضها عن 5 ملايين و في فرنسا 2,5 مليون ، و هي كلها تؤكد عدم دقة هذه الأرقام و صعوبة الإحصائيات بشكل عام نظرا لطبيعة الهجرة غير الشرعية التي تبقى مستترة عن الإدارة و في خفاء تام عن أي جهة لها علاقة بسلطات الدولة التي تسعى إلى قمعها و محاربتها هذا ما يعيق طريقة التحقيقات الإدارية. أما بالنسبة لطريقتي تسوية الوضعية و الإقصاءات فإن عيوبهما أن الأولى تمس فترة معينة فقط وهي فترة القيام بهذه التسوية، و أما الثانية فهي لا تمس إلا الأشخاص الذين يوقفون من قبل سلطات الدولة مع ملاحظة أنه عادة لا يتم توقيف سوى الأقلية منهم سواء من الفئة التي دخلت الإقليم (les sans papiers) أو التي يتم ضبطها

[1] - Mme Porra Tasca et al. Adoption d'une charte d'intention contre l'immigration clandestins. Proposition de recommandation proposé a l'assemblée parlementer le 06/10/2000, doc. N°8859, www.assembly.coe.net
[2] - Villepin, «Face à l'immigration irrégulière, la regle, c'est la fermetén. Entretien avec le Figaro in http://www.algeria-watch.org
[3] - Assemblée parlementer Immigration clandestine et lutte contre les trafiquants, recommandation 14672000).in www.senat.fr

في الحدود. و بعد هذا كله تبقى الطريقة الأكثر ملائمة لجمع الإحصائيات هي التي تتم في التجمعات السكانية حيث يمكن تصنيفها من المواطنين و المهاجرين القانونيين و جمع تقديرات عن أعدادهم.[1]

وقد كانت ندوة الخبراء حول الهجرة غير الشرعية في إفريقيا مناسبة لتقديم بعض المعطيات حول الهجرة في هذه القارة منها وجود 17 مليون مهاجر فيها و هو ما يمثل 2% من السكان، و أن التقديرات تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع في مطلع عام 2050 إلى 10 %، و إذا استمرت وتيرة الهجرة بهذه الارتفاع فسيكون واحد من كل خمسة من السكان في العالم إفريقيا أي ما نسبته 20 % في حين لا تمثل إلا 9% في الوقت الحالي[2]. أما منظمة العمل الدولية فقد قدرت المهاجرين الأفارقة في عام 1997 ب 20 مليون و هي تحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد أوربا ب 30 مليون مهاجر و أمريكا الجنوبية ب22 مهاجر و 17 مليون في أمريكا الشمالية و 7 في أسيا و 9 ملايين في الشرق الأوسط. كما يشير نفس المصدر إلى أن فئة الأطفال و النساء حوالي النصف إذ أن 48% من المهاجرين و اللاجئين و المشردين نساء و أكثر من 90% من الأطفال الذين ينامون في الشوارع هم مهاجرون و نصفهم من الفتيات اللاتي يتراوح أعمارهن بين 8 و14 سنة. أما منظمة الأمم المتحدة فقد أحصت وجود ما بين 300 ألف إلى 600 ألف إمرة في وضعية غير شرعية في الاتحاد الأوروبي لوحده [3].

[1] - MOUIER BOUTANG Yann & GARSON Jean-Pierre & SILBERMAN Roxane : Ibid, p 40-44

[2]- **حميد يس، ندوة الخبراء حول الهجرة غير الشرعية في قريه يومية الخبر** عند 4669، 04/04/06 ، ص 3.

[3] - Warld conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa.31 08 07 08 200, 11,

المبحث الثاني: تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

لقد عرفت أوروبا أهم حركاتها السكانية في القرون الثلاثة الماضية سواء تعلق الأمر بالهجرة النازحة أو الوافدة، فبالنسبة للنوع الأول عرف انتشارا واسعا بعد قيام الثورة الصناعية و بروز حركات الاستعمار، أما الثاني ف جاء على أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية و استقلال أغلب دول العالم الثالث. أما الهجرة غير الشرعية فإن فترة الستينات و السبعينات هي الحقبة التي يمكن وصفها على أنها "عصر الهجرة غير الشرعية" و ذلك بالنظر إلى حجم تدفقات المهاجرين من حيث المصدر و المقصد و تزايدها المستمر و من حيث تعدد أشكالها التي أصبحت أكثر تنوعا بعدما شهدته الساحة الدولية من تطور وسع في حركة المواصلات وفي مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية و الأمنية، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مجتمعات يمكن وصفها على أنها مجتمعات «عابرة للحدود » (transnational) و هي مجتمعات متكونة من أفراد وجماعات مستقرة في مجتمعات قومية أخرى جاءت كظاهرة عالمية متعلقة بهجرة ما بعد الاستعمار التي قامت على أساس مصالح بعض الدول بالتالي تزامن ظهور المجتمعات العابرة للحدود مع ظهور دول ذات كثافة عالية من تدفق المهاجرين و هي الدول الاستعمارية قديما. و على اعتبار أغلب دول الاتحاد الأوروبي كانت دولا استعمارية فقد اكتسبت عن هذه الميزة تقليدا عريقا في مجال الهجرة غير الشرعية خصوصا وأنها في وقت ما تبنت سياسات ساعدت كثيرا على تشجيعها كل أنواع الهجرة حتى تلك التي كانت تتم في أشكال لا تتطابق مع القانون، ولكن لم يكن من الممكن المواصلة في تطبيق هذا المسار أمام تزايد السيول التي غزت القارة العجوز إلى درجت لم تستطع استيعابها و وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ سياسة معاكسة قائمة على غلق الحدود، و هي الطريقة ظهرت بها التنقلات البشرية غير المنظمة إلى الإقليم الأوروبي.

المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا

لقد كانت أوروبا – و لازالت – محورا للتركات السكانية خاصة و أن حضارتها تضرب في جذور التاريخ القديم و الحديث نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما يجعلها معبرا دائما السيول المهاجرين باختلاف أنواعهم، غير أن مجموعة أخرى من العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة خاصة الاقتصادية منها جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة. و لما كانت التطورات الحاصلة في العالم

في كافة الميادين لم تستثني حتى التنقلات البشرية فقد كان تأثيرها على الهجرة أن تعددت أشكالها و أهدافها، تزامنا مع تطور نظرة الدول إليها و اختلاف السياسات التي عالجتها و يباعا لذلك مرت الهجرة بثلاثة مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى و الثالثة نتاج الثانية، وهذه المراحل هي مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا باعتبار التدفق الهائل الذي ميزها، ثم ونتيجة لهذ الوضعية جاءت مرحلة وقفها و تشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، و أخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

الفرع الأول: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية

في القرون الوسطى كان من السهل دخول أي بلد عن الخروج من الوطن الأم يقول فولتر في المنجد الفلسفي الصادر في 1764: " كان في بلدان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه... و هو خوف من أن يهجره الجميع، و لذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين و كذا تشجيع دخول المهاجرين"، و لذلك فالحركات السكانية آنذاك لم تكن كبيرة لأن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب العسكري و الاقتصادي و ما كان موجود من الهجرة كان نتيجة الصراعات العقائدية في شكل إقصاء و تهجير مثلما حدث بالنسبة لليهود والبروتسانت و الكاثوليك و الهجرة نحو العالم الجديد بحثا عن الثروة (من 2 إلى 3 مليون أوروبي و أكثر من 7 ملايين عبد إفريقي).

ثم و في نهاية القرن الثامن عشر كان فتح الحدود نتيجة النمو الديمغرافي في أوروبا و وشاعت كثيرا هجرة الفئات غير المرغوب فيها إلى الدول المستعمرة التي تطورت تدريجيا لتفتح الأبواب على مصرعيها للهجرة بشكل عام بتشجيع من أرباب العمل و أحيانا من بلدان الانطلاق والوصول، ثم بانفجار الحرب العالمية الأولى في 1914 إلى 1919 أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين بل و إلى استقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة إعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها. وتواصلت نفس الحالة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،[2] و لأن أغلب المستقدمين جاءوا من المستعمرات لهدف عسكري و لتحرير العالم من النازية فقد لاق هذا النوع من التنقل

[1]- ريقان كاستوريانو ، «الاستيطان و مجتمعات ما وراء الحدود القومية و المواطنة»، تر. أحمد رضا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو عدد 165، (سبتمبر 2000)، ص 85.

[2] - HENRY Jean Robert. "Maghrébins en France hier at demain : de la mer patric au marge de l'Europe". Paris: Revue Panoramique n° 55,4cme trimestre, (2001), p 27

البشري تشجيعا كبيرا و كان ينظر لأشخاصه على أنهم « الشجعان الذين أتوا لمساعدة الوطن الأم ضد غطرسة النازية »، ثم ما فتئت نيران الحرب تخمد حتى خمدت معها تلك المشاعر و النظرة الإيجابية للرجل الذي قدم من وراء البحر، و تتحول إلى نظرة عنصرية و كراهية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية بعد عام 1974.[1]

و تميزت هذه الفترة أيضا. أي فترة السبعينات. تميزت بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم، مثل ايطاليا التي كانت تمول الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية بالمهاجرين فتحولت إلى مستقبلة للسيول القادمة من الدول الحديثة الاستقلال و من دول جنوب المتوسط خاصة كالجزائر و المغرب وتونس وليبيا ومصر. وحتى إسبانيا التي كانت في السابق تعتبر منطقة عبور للمهاجرين المغاربة و السنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا، تحولت إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير القانونين[2]. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأفارقة الذين كانوا ينقلون على شكل عبيد أصبحوا يسعون إلى الهجرة هم كذلك و هو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة (وصل عدد الجزائريين في فرنسا مثلا في عام 1980 إلى أكثر من 808176 و هو ما يفوق النسبة الإجمالية للسكان في كثير من الدول، و الجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربيا و هو السبب الذي أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين و حتى في وجه اللاجئين.[3]

الفرع الثاني: مرحلة وقف الهجرة

إن الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية في السكان تمخضت عنها أشكال جديدة للهجرة من لاجئين و نازحين و مرحلين و عمال أجانب و جنود مستقدمين من المستعمرات و معمرين مستقرين في المستعمرات و كذلك الأشخاص المنفيين وأشكال أخرى عديدة، و مع بروز ظاهرة الانفجار السكاني في دول العالم الثالث كنتيجة للسياسة الديمغرافية المتبعة و تعدد الأسباب الأخرى " الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الدافعة للهجرة بدأت تتحدد معالم خريط تحرك المهاجرين

[1] - GUILLON Micelle, "La mosaique des migrations Africaines", Paris: Revue Esprit n°160, (août septembre 205), p165.

[2] - SAUVY Alfred L'Europe submergoc: sud-nord dans 30 ans, Paris: Edition Dunob, 1987. pp 170, 171.

[3] - MOUHOUBI Salah La politique de cooperation Algéric-Francaise, bilant perspectives, Benaknoun Alger: Edition OPU, Sans année d'édition, p 235.

من الشرق إلى الغرب و من الجنوب إلى الشمال و قبل ذلك لم تكن تحركات الإنسان خاضعة لأية قاعدة.

و بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، و منه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين و التجمع الأسري، و لم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة، فقامت هي كذلك بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل عن الخرقات المتكررة من بعض الدول و تقصيرها في حماية الأجانب مثلما فعلته الجزائر في سنة 1973 بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه: " نظرا للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرين الجزائريين في فرنسا جراء العنصرية و الاضطهاد فإن مجلس الثورة و مجلس الوزراء، بعد الانحناء أمام الموجة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة، يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر و فرنسا بل و بين فرنسا والعالم الثالث بأسره و يقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن و الكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية". و جاءت الردود الفرنسية متناقضة بين مرحب- خاصة من جانب أحزاب اليمين المعروف عنها العداء الشديد للمهاجرين و بين من يدين العنصرية و يشجع عودة العلاقات إلى مجراها مرحبا في نفس الوقت بنهاية عصر الهجرة، و بين متخوف على مستقبل الشراكة الجزائرية الفرنسية و هو ما ذهبت إليه السلطات الفرنسية التي نفت أي مسؤولية عنها.[1]

او على العموم فقد أصبحت الدول سواء تمنع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما بات أهم مشكل يعاني منه المهاجر هو العنصرية و السياسات التميزية.[2]

و هذا نتيجة عاملين أساسيين الأول هو عامل تركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة و هو رأي الرئيس الفرنسي " جورج بومبيدو " في تفسير الأحداث التي وقعت بفرنسا ضد الجزائريين و التي يرجعها إلى تركز المغاربة و الجزائريين بصفة خاصة في بعض المدن كمرسيليا وليون

[1] - OUHOUBI Salah: Ibid, p 239.
[2]- TUBIANA Michel, "En finir avec le dogme de la fermeture des frontières", Pris: Revue Panoramiqus 4cme | trimestren 55, 2017

وباريس وسط تجمعات ضخمة يعيش فيها أجناس عديدة يستحيل تتعايش فيما بينها بسبب اختلافات جوهرية كالدين والعادات تصل عادة إلى مشاحنات بين هذه الأعراق.

العامل الثاني هو عامل البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 5.82 مليون عاطلا عن العمل في السوق الأوروبي المشتركة في عام 1978، منهم 22.8 % فرنسيين و 22.4% بريطانيين و من بينهم يوجد كذلك حوالي 300 ألف أجنبي،[1] و العلاقة هنا بين الأجنبي و البطالة تتم وفق معادلة يرسمها الأوروبي على أن كل مهاجر يشغل منصب يؤدي إلى وطني عاطل، و هو شعار شاع في أوروبا كثيرا و تبنته عدة جهات منها حزب الجبهة الوطنية في فرنسا الذي يقول: "واحد، اثنان، ثلاثة ملايين بطال هو واحد، اثنان، ثلاثة ملايين مهاجر... فرنسا و الفرنسيين أولا" . وبذلك بدأت هذه الدول في طرد المهاجرين و استبدالهم بالمواطنين المحليين البلغ نسبة العمال المهاجرين المفصولين من المؤسسات الفرنسية حوالي 50%، مع تطبيق السياسة التمييز ية في إعطاء مناصب الشغل حيث تعطي دائما الأولوية الوطنيين عن الأجانب، وهو ما أدى إلى نقص أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة في حركة شاملة للعودة إلى الوطن . و تأكد التوجه الأوروبي هذا أكثر بعدما تم التوقيع على اتفاقية شنغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية و غلق الحدود الخارجية، أي كانت تمهيدا للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية و صد سيول الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في : مراقبة الحدود و فرض التأشيرة، ترسيخ سياسة الهجرة الانتقائية، مكافحة الهجرة غير الشرعية و إعادة المهاجرين إلى بلدانهم أو إلى البلدان التي دخلوا منها.[2]

الفرع الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية

تزامنت حركة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة و لكن في قالب ثنائي إلى غاية منتصف الثمانينات حيث تفطنت أوروبا إلى ضرورة إدخالها في أولوياتها السياسية فجسدت هذه الفكرة باتفاقية شنغن، و على إثرها تم غلق الحدود و فرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين، و موازاة

[1]- محمد مصطفى حسن علي : سياسات وتجارب اعادة انخراط سيجري بلدان المغرب العربى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 21

[2] - GIULBILARO Donatella, Ibid, p 6

مع ذلك قامت بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي و تسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية لكي يطوي ملف الهجرة نهائيا.

إلا أن هذه السياسة كان أثرها عكسى و أدت إلى تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المتواجدين في أوروبا في تدعيمها و تشجيع طريقة الدخول غير القانوني مادامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، و حتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي.

و بهذا الشكل انتقلت أوروبا و العالم بأسره من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها و البحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها و ردعها في ظل بروز ظاهرة " الهجرة غير الشرعية "، والتي تعتبر أكثر تعقيدا و صعوبة و باتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي، و ستصل يوما ما إلى كارثة إنسانية إذا لم يتم السيطرة عليها و البحث لها عن الحلول المناسبة.

المطلب الثاني: مناطق الهجرة غير الشرعية

لقد لوحظ في عام 1948 و1949 عدة مجموعات من الإيطاليين و أفراد عائلاتهم يقومون بعبور البحر نحو شمال إفريقيا متجهين إلى السنغال ليتنقلوا بعدها إلى أمريكا الشمالية كمهاجرين غير شرعي ن، إذ باعتبار الطبقات الفقيرة التي ينتمي إليها هذا النوع من المهاجرين، فإنهم عادة ما يسلكون السبيل الأقل تكلفة الشق طريق السفر و الوصول إلى بلد المقصد (بالنسبة للمهاجرين الذين يقطعون الحدود بطريقة غير قانونية عادة إما بواسطة البواخر أو القطارات أو السيارات) و هذا الطريق لا يكون الأقل مسافة ولا الأكثر سرعة، و لكنه عادة ما يكون الأكثر خطرا. إضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تتم من خلال أروقة معروفة تتماشى مع طبيعة هذا النوع من الهجرة – سرية – و أنها تنظم غالبا من طرف مجموعات ومنظمات مختصة في تهريب المهاجرين و تستغلهم للحصول على المصالح المادية .[1]

أما مناطق الهجرة فيقصد بها الخارطة التي يمكن من خلالها تحديد مختلف الاتجاهات التي تتخذها الحركات السكانية والتي تتحدد بقاعدة الانتقال من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر غنا حسب النظرية الاقتصادية، ومن المناطق الأكثر صراعا إلى المناطق الأكثر أمنا مرورا بإقليم دولة

[1] - J. P NDAYE & J. BASSENE & D, GERMANIE : Ibid p 67.

أو دول أخرى عديدة مما يجعل مناطق الهجرة السرية مقسمة إلى ثلاثة أنواع هي: الدول المصدرة، دول الاستقرار و دول العبور.

الفرع الأول: دول المصدر (Emigration countries)

نعني بدول الانطلاق أو الدول المصدرة للمهاجرين تلك التي يتم الانطلاق منها نحو المهجر أو الدولة التي هي الموطن الأصلي للمهاجر، و قد اكتسبت الدول المغاربية في هذا المجال تقليدا عريقا خاصة هجرة العمال نحو أوروبا الذين بلغ عددهم 3 ملاين شخص ، نصفهم مغربيين أي حوالي 1.5 مليون، و ثلثهم جزائريين بحوالي مليون مهاجر و تأتي تونس في المرتبة الأخيرة بـ 500 ألف مهاجر، دون حساب الفئات الأخرى من المتجنسين الذين وصل عددهم في ستة دول أوروبية فقط عام 1988 إلى 1500 شخص و ارتفع هذا الرقم خلال خمسة سنوات أي في عام 1993 إلى 3700، إضافة إلي أعداد أخرى من المهاجرين غير القانونين الذين تبقى نسبتهم غير معروفة بصفة دقيقة إلا من خلال الحالات التي تمت تسويتها و التي بلغت حوالي 48 ألف حالة مقدمة من المغربيين عام 1999 في إسبانيا و 300 ألف جزائري، و قامت السلطات الإيطالية بتسوية وضعية 64 ألف حالة 34 ألف منهم مغربيون.[1]

و الهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة، مع وجود بعض الفروق بينها إذ يأتي المغرب على رأس القائمة ثم تأتي الجزائر ثم تونس و هي معادلة تنطبق حتى على هجرة العمال ، و إن تاريخ بداية هذه الظاهرة منها أي (من الدول المغاربية) يعود إلى الحقبة الاستعمارية في سنوات العشرينات حيث كان أرباب العمل الفرنسيين ينظمون عمليات تهريب المهاجرين إلى فرنسا لاستغلالهم في الأشغال الشاقة بأجور منخفضة أو في الأعمال التي ينفر منها الفرنسيون ، و قد وصل عدد المهربين في هذه الحقبة إلى 16 ألف مغربي.

و بموجب التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الإفريقية من صراعات و فقر و كوارث طبيعية و ما إلى ذلك من الأسباب الدافعة للهجرة، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان، وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين و هما اللجوء و النزوح و

[1] - GUENNOUNI Naima. "Les migrants et leurs droits au Maghreb. cahier de UNESCO migration et droits humains", Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004), p 97.

التي لا تتعدى المنطقة الإفريقية و بتحسن وسائل النقل تطورت تدريجيا لتأخذ مجالا إقليميا أوسع في شكل موجات هجرة غير سرية قصدت أولا البلدان المغاربية ثم حولتها إلى مناطق عبور لتتجه إلى الإقليم الأوروبي، و تعاظمت هذه الموجات في فترة التسعينات قادمة من عدة بلدان منها النيجر، مالي، تشاد و السنغال و التي أصبحت من أهم البلدان المصدرة للمهاجرين السريين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب أو الجزائر ليبيا أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان[1]، قبل أن تصل إسبانيا أو ايطاليا اللتان تحولتا من أقاليم عبور إلى دول استقرار.

و نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في تنقلاتهم نحو تونس أو المغرب أو مباشرة إلى أوروبا مباشرة فقد تزايد عدد المهاجرين السرين الذين يصلون إليها في ظرف عام فارتفع من 2806 في عام 2000 إلى 4273 في 2001 ووصل إلى 6217 في عام 2004، ولكن لم يعد الأمر يقتصر على الأفارقة ودول الساحل بل امتدت إلى الدوال الأسيوية التي أصبحت كلك مصدرة للمهاجرين السريين العابرين من إقليم المغرب العربي قادمين خاصة من الهند و البنغلاديش.

الفرع الثاني: دول العبور (Transit countries)

منذ القدم كانت هناك حركات للهجرة بين الدول المغاربية ومنطقة الساحل نظرا للعلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية التي عرفتها المنطقة في القرون الماضية، وهو ما يفسر استقرار واندماج العديد من الأفارقة جنوب الصحراء في الدول المغاربية خاصة في الجزائر التي تعج بالمهاجرين النيجيريين والتشاديين الباحثين عن لقمة العيش لهم ولعائلاتهم وعرفت المغرب كذلك بعض هذه الموجات من السنغال وغينيا ومالي والنيجر، و نتيجة تدهور الأوضاع في الدول المغاربية في وقت ما و بعد غلق الحدود الأوربية التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية تحولت الدول المغاربية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين للوصول إلى أوروبا.[2]

و إن مجموعة من الأسباب الجغرافية و الاقتصادية و الأمنية جعلت من إسبانيا و إيطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، إذ تم وقف أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل

[1] - ELMADMAD Khdija. "Les migrants et leurs droits au maroc". cahier de UNESCO migration et droits humains". Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004). p 10.

[2]- جريدة الشروق مرجع سابق، ص 13

طارق يحاولون الوصول إلى إسبانيا بين عامي 1992 و1997 وأكثر من 11 ألف سنة 2000 لوحدها. و إيطاليا التي تعتبر الوجهة الثانية للمهاجرين بعد إسبانيا كانت تظم حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي في سنة 1998 و هي نفس السنة التي سوت فيها وضعية مليون مهاجر.[1] وفي معظم الأحوال فان المهاجرين الذين يقصدون ايطاليا ينطلقون من ليبيا وتونس عبر مضيق صقيلية، أما إسبانيا فمن المغرب عبر مضيق جبل طارق وبدرجة أقل من الجزائر وموريتانيا. و لكن تتم عبر الموانئ والمطارات بنسبة 85% مقابل 15% من الذين يدخلون عبر المضيق، و في هذا الصدد صرح وزير الداخلية الإسباني روجي (Rohoy) أن 8 ألاف إلى 10 ألاف مهاجر غير قانوني فقط يدخلون إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق، و إن كان هذا الطريق الأكثر رواجا فهذا راجع إلى تركيز الإعلام عليه نظرا للحوادث التي يعرفها بينما تبقى له المرتبة الثانية من حيث مرور المهاجرين.[2]

ولقد عرف البرتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين الملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية انتقال المهاجرين الذي يتم بواسطة شبكات إجرامية.

في المادة 3 فقرة 1 أنه :" يقصد بتعبير « تهريب المهاجرين » تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف، و ذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، وقد جرم هذا البرتوكول أي عمل من هذا القبيل في المادة 6 و حث الدول على اتخاذ ما هو مناسب من التشريعات التي تجرم فيها أي فعل متعمد يكون غرضه الحصول على منفعة مباشرة أو غير مباشرة بتهريب المهاجرين، و كل عمل من شأنه تسهيل ذلك من إعداد الوثائق و تزويرها أو مساعدة أي شخص على الإقامة بطريقة غير شرعية في دولة ليس من رعاياها، وكل شروع في هذه الأعمال. و ما يلاحظ على بعض الدول التي يتخذها المهاجرون معبرا لهم آنها تكتسب عدة صفات في نفس الوقت إذ تعتبر مناطق مرور و مناطق انطلق، و ذلك راجع إلى كونها دولة وسيطة جغرافيا بين إقليم الانطلاق و الوصول، أو لسبب سهولة المنفذ و لدرجة نشاط شبكات التهريب. و من جهة أخرى لها نفس الأوضاع التي تعتبر من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، و ربما هذا ما يفسر انخفض المبلغ الذي يشترط لدخول مناطق العبور إلى 20 أورو و ارتفاعه لدخول

[1] - GUENNOUNI Naima, Ibid, pp 11-13.
[2] - KHACHANI Mohamed, Ibid, p3

أوروبا إلى 6000 أورو، و لكن نفس هذه الدول قد تكون كذلك دول استقرار للمهاجرين إذا استعسر سفرهم مرة ثانية خاصة إذا وجدوا المناخ الملائم للاستقرار.[1]

الفرع الثالث: دول الوصول (Immigration countries)

دول الوصول أو الاستقرار أو كما يسميها البعض مناطق الهجرة الوافدة هي الدول التي تكون المحطة الأخيرة للمهاجرين غير القانونيين ، و إن مجموعة الأسباب التاريخية و السياسية و الاقتصادية تجعل من دول أوروبا الغربية هي الوجهة الأساسية لهم،[2] و لكن عالميا فللولايات المتحدة هي التي تأخذ الصدارة في استقبال المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تبين إحصائيات عام 2000 وجود حوالي 20.5 مليون مهاجر بها لتليها بعد ذلك أوربا ب 28.5 مليون مهاجر، أما في العالم ككل يوجد حاليا أزيد من 175 مليون مهاجر ، وبحسب النسبة التي قدمها المكتب الدولي للعمل و التي يتوقع من خلالها أن يكون 10 إلى 15% من المهاجرين في حالة غير شرعية، فإن عدد المهاجرين السريين يكون ما بين 17,5 إلى 26,5 مليون[3] غير أن هذه النسبة لا يمكن تعميمها على الدول نظرا الاختلاف نسب المهاجرين من دولة إلى أخرى ، ففي الولايات المتحدة إذا طبقنا

القاعدة المذكورة نجد أن عدد المهاجرين السريين يتراوح ما بين 2 إلى 3 مليون و في الواقع وجد بعد سلسلة من عمليات تسوية الوضعية أن العدد يتراوح ما بين 7 إلى 8 ملايين ، و أثبتت هذه العملية في أوروبا أن النسبة المذكورة لا تتعدى 4%، و تختلف حتى داخل هذه القارة من دولة إلى أخرى فقدرت في فرنسا و البرتغال وإسبانيا ب 14%،[4] وتبلغ ذروتها في كل من اليونان و ايطاليا بنسبة 25%. و إذا أخذنا بالقاعدة السابقة فنجد أن أوروبا تأوي ما بين 2,8 إلى 42 مليون مهاجر سري من أصل 28,5 مليون مهاجر في أوروبا مع أن هناك تدفقا سنوي إليها يصل إلى 500 ألف مهاجر غير شرعي جديد.[5]

[1] – زينة، مرجع سابق، ص 12.

[2] - GUENNOUNI Naima, Ibid, pp 8-10.
[3] - BIT. Op.cit. p13.
[4] - J. SALT, Evolution actuelle des migrations internationales en Europe, Conseil de l'Europe, CDMG (200)D.P) 26 12202 in www.sibly.com
[5] - communication de la commission au conseil parlementaire européen, une politique communautaire en métier d'immigration clandestin. Con 2000 757, www.assembly.coc.net

ومعلوم أن المنطقة المتوسطية لها تقليد عريق في مجال الهجرة و لكن بفعل تغير الأوضاع الداخلية للبلدان تغيرت معها خارطة تنقلات الأشخاص، فبعدما كانت دول أوروبية عديدة مصدرة للمهاجرين أو دول عبور لهم اكتسبت اليوم صفة دول مستقبله مثل ايطاليا و إسبانيا و البرتغال ، كما بدأت تعرف دول شمال إفريقيا نفس المصير خاصة الجزائر و المغرب حيث أحصى الدرك الوطني الجزائري ما بين عامي 2000 و 2004 أكثر من 2200 حالة تزوير لوثائق الإقامة،[1] و بين عامي 1992 و 1999 سجل في أربعة ولايات (أدرار، تمنغست، إليزي و بشار) دخول 136368 إفريقي إلى الجزائر[2] ، و يرجح أن يكون عددهم في المغرب أضعاف هذا الرقم و لكن يستعسر الحصول على إحصائيات دقيقة لهم في كل الدول المغاربية و أخيرا نخلص إلى أن دول الوصول أو الاستقرار تكتسب هذه الخاصية بفعل الوضعية الاقتصادية و الأمنية التي تستهويهم، و بالنسبة للمغاربة فإن مقص دهم عامة هي الدول الأوروبية أما المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء فيحاولون الوصول إلى أوروبا مع إمكانية الاستقرار في الدول المغربية بعد تحسن وضعيتها الاقتصادية[3] ، والسؤال المطروح هنا أن المهاجر قد تستغرق إقامته في دول العبور أكثر من عشر سنوات فهل هذه الفترة كلها تبقى عبورا أم أنها تعتبر استقرارا؟

المطلب الثالث: أسباب ونتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد مسالة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم أثارها و تعددها الشيء الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها و السيطرة عليها باستئصال الأسباب الدافعة إليها، بالتالي فإن البحث عن أسباب الهجرة و نتائجها يكتسي أهمية بالغة في الدراسة بما أن الوصول إلى أي حل بعيدا عنها سيجعل منه حلا عقيما ولا يأتي بثماره. و لهذا أصبحت هذه الظاهرة تشغل أكثر فأكثر المجتمع الدولي سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي و تبين هذا من خلال دعوة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لمناقشة هذه الظاهرة و طرح الحلول الكفيلة

[1]- أسبوعية الشروق، مرجع سابق، ص 12

[2]- طي موسى، «القمة الإفريقية فرصة لوضع الأطر القانونية للهجرة نحو الشمال. أسبوعية الشروق العدد 357، الأسبوع من 10 إلى 18/07/1999، ص 13.

[3] - TALHATI Fatih, "Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux", Paris Revue Monde arabe Maghreb Machrck, Hors série, (décembre 1997). p 71.

بمعالجتها، و الدول الإفريقية من جانبها بدأت تأخذ هذه المسالة على محمل الجد و قامت بطرحها على أعمال مؤتمر الاتحاد الإفريقي في فيفري 2006 بالسودان باقتراح من الجزائر ثم تجسدت هذه النية أكثر من خلال لقاء الأخصائيين الأفارقة و بمشاركة وزراء خارجية الدول الإفريقية في 05/04/2006 بالجزائر العاصمة.[1]

الفرع الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأسباب الدافعة للهجرة باختلاف و تعدد أنواعها و تختلف حتى في النوع الواحد، و لذلك فالهجرة غير الشرعية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة غير أنه قد يكفي عامل للهجرة أو قد تكون مرتبطة بمجموعة منها، لكن مهما يكن لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة و هي الجوانب السياسي، الأمنية، الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى عوامل أخرى أقل تأثيرا كالعامل التاريخي و عامل الظروف الطبيعية.

1) الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع و تزايدا ظاهرة الهجرة غير الشرعية و بالخصوص منذ التسعينات حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب و القصر يخاطرون بحياتهم و يتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك في الدول الأوروبية، ورغم أن الأسباب السياسية هي من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تمس كذلك ببعض سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها لقد قال رئيس الحكومة الإسبانية فيليب قونزاليس:" لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة و لو أمسكوني أحاولت مجددا" ، و يبرر هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشباب و التي يسودها طابع قمع الحريات و انعدام الديمقراطية و حرية التعبير و غلق الحقل السياسي، و لهذا يجدون أنفسهم دائما مهمشين و غير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة "... فالهجرة السرية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري الذي

[1] - BENELKADI Kamel. "Migration développement, les africains planchent sur une question commune". Le quotidien Elwatan. N° 4676, du 30 04/2006, p 3.

تعيشها الدولة المغربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق جديدة تضمن لهم «الحرقة» بأقل الأضرار..."[1].

بالتالي فالهجرة غير الشرعية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في أوطانهم و هروب منها ، و إذا كان هذا هو واقع الشاب المغاربي فإن الشاب الإفريقي أسوء حالا، إذ يعيش تحت كنف أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى اهتمام لحقوق المواطنين وحرياتهم و تزيده تعقيدا الصراعات السياسية التي تصل في أغلب الأحيان إلى نزاعات مسلحة يكون الشاب سواء جزء منها و إلا يفر عنها، و من جهة أخرى فإن الدول المصدرة للمهاجرين كالدول المغاربية كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة كوسيلة فعالة الاستقرار سوق العمل لديها و معالجة مشكلة البطالة، و وسيلة من وسائل نقل الخبرة و التقنية بالتكوين المهني للمهاجرين ، ولهذا ففي فترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها [2] و الهجرة السرية لم تكن تفسر بعيدا عن هذا بل و كانت الدول المغاربية تعتبر أنها مشكلة أوروبا لوحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور، خاصة و أن دول المصدر ككل لها عدة فوائد من هذه الظاهرة أبرزها إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1997 لأكثر من 77 مليار دولار و هي قيمة لا تفوقها إلا مداخيل البترول [3]، و تحتل المغرب الصدارة بين الدول المغاربية ب 43 مليار درهم في عام 2003 و 37.2 في عام 2004 ثم تأتي تونس ثم الجزائر.[4]

و أما السياسات الأوروبية التي كانت عاملا لتشجيع الهجرة السرية فتتمثل في إجراءين أساسيين الأول هو سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام 1974 و التي جعلت الهجرة نحوها تنحصر في ثلاثة أشكال هي: التجمع الأسري، اللجوء و الهجرة السرية ، و في عام 1993 قامت كذلك بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من إجمالي اللاجئين (كانت المانيا أول من بادر بها لأنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها فرنسا و

---

[1]- السكناوي الخبز ويري ، الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية ، عن جريدة الصحوة ، ت.ن www.mtds.com 05/03/2005

[2] - GIULBILARO Donatella, Ibid, p 5- 3

[3] - Warld conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa 31/8- 7/9/2001, p13.

[4] - MOHA Farida. Entretien avec Jamal Boupiyour, président de l'Association migration et développement (D.P) 10/20/2006, www.Allafrica.com.

بريطاني) و هو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق « les sans papiers » الذين يعتبرون هم كذلك مهاجرين غير قانونيين .[1]

أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة السرية فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، و الذي لجئت إليه الدول كإجراء استثنائي التخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية و لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم ، وقد لجئت لهذه العملية عدة بلدان كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية بعد غلقها لحدودها، لكن هذه العملية كان لها أثر سلبي كبير حيث أدت إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول خلسة مادامت وضعيتهم ستسوى يوما كما جعلت نشاط شبكات التهريب يتضاعف،[2] و تأكدت بعض الدول من فشل هذا الإجراء خاصة فرنسا التي عبرت عن ذلك على لسان وزيرها الأول "دو فلبان" الذي قال أن بلاده تعرف أن هذا الإجراء لا جدوى منه بعدم قامت به عام 1981 و 1982 وكذا في عام 1997، و هو نفس رأي إيطاليا التي قامت به إيطالي افي نفس هذه السنة و إسبانيا في عام 2004 و كانت نتيجته التهاطل الكبير للمهاجرين في الآونة الأخيرة.[3]

و الأسباب الأمنية لها دورها هي كذلك في استقطاب وفود الهجرة كذلك، بحيث أن الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الإفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية و الإرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير الشرعية و في الحركات السكانية عامة، خاصة اللجوء و التهجير و الهجرة القسرية .

و من أبرز المشاكل المطروحة في هذه المسألة انعدام معيار دقيق للتفريق بين كل هذه الأنواع و إن كانت الاتفاقية الدولية للاجئين و القانون الدولي الإنساني يحددان نوعا ما تعريف الشخص الذي يختصان به، إلا أن اتفاقيات أخرى تتناول نفس الموضوع تخلق الكثير من الغموض في تفريق المهاجر غير القانوني عن باقي الأوضاع القانونية الأخرى.[4]

---

[1] - WIHTOLD DE WENDEN Cathrine. "Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières", Paris: Revue Panoramique, no 55.4cme édition. (2001). p 9.

[2] - MOUIER BOUTANG Yann & GARSON Jean-Pierre & SILBERMAN Roxane: Ibid, pp 40-44.

[3] - KHACHANI Mohamed, Ibid, p3.

[4]- رشال بريت، وايف ليستر ، قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، الجوانب المتوازية و الدروس المستفادة والنظرة المستقبلية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001، ص 161

ولقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 أن "... الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في تلك القارة (إفريقيا) كان ثمنها باهظا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات" و تعتبر الهجرة غير الشرعية جزء من هذا الثمن، فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الاستعماري فيها باتت الصراعات تطغى على كل أرجائها لتشمل إفريقيا الوسطى، غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان، روندا، الصومال و غيرها، و وقع فيها أكثر من 186 انقلابا و 26 حربا كبيرة و أعداد لا تحصى من الصراعات الصغيرة خلفت 7 ملايين قتيل و أكثر من 250 مليار دولار كميزانية حروب أوقعت القارة في مديونية تفوق 305 مليار دولار.[1]

2) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يذهب كثير من الفقهاء إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهورها، و مهما يكن فإن دوافع الهجرة عديدة و متنوعة أهمها المستوى المعيشي و الأجر و وفرة العمل أو ندرته. كما يعتبر النمو الديمغرافي في دول الجنوب عاملا مهما حيث تبقى نسبة نموه مرتفعة جدا عكس أوروبا، مما يجعل بنية المجتمعين مختلفة، فهذه الأخيرة تعاني من الشيخوخة ب 60% كفئة يفوق سنها 65 سنة و المجتمع المغاربي ترتفع فيه الفئة المؤهلة للعمل ما بين 15 و 64 سنة و تبلغ نسبتهم 54.6 % [2]، لديها فائض في الطاقة الشبانية عكس أوروبا التي أشارت دراسة لهيئة الأمم أقيمت في مارس 2000 إلى أنها ستحتاج إلى 47 مليون مهاجر لوقف انخفاض السكان و إلى 77 مليون من أجل الحفاظ على الفئة النشطة، و أنه بحلول سنة 2050 ستحتاج إلى 700 مليون مهاجر للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان و الفئة العاملة، و تشير نفس الدراسة إلى أن استمرار هذه الوضعية ستؤدي إلى انخفاض سكان انجلترا ب 4% في 2050 و 11% في ألمانيا و 28% في إيطاليا المهددة بالزوال بعد قرن إذا استمرت في نفس وتيرة النمو.[3]

---

[1]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة 57 الملحق رقم 57/11 (A/)، نيويورك أوت 2002، ص 10- 21

[2] - BOUTALEB Koulder, "L'impacte de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins". Colloque International sur l'impacte de l'élargissement de UE sur le projet Euro Méditerranéen". Université d'Annaba, 06-07/12/03, pp 50-51

[3] - WIHTOLD DE WENDEN Cathrine, Ibid, p 12.

و العلاقة بين النمو الديمغرافي و الهجرة تتضح أكثر من خلال سوق الشغل فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير في مناصب الشغل في الدول المغاربية التي تبلغ نسبة البطالة فيها 18% مع انخفاض كبير في الأجور، بينما في أوروبا هناك ندرة في اليد العاملة و فرص عمل كثيرة و البطالة لا تتعدى 6,5% ، و بما أن اليد العاملة ال مغاربية رخيصة و قادرة على العمل في كل المجالات حتى تلك التي يرفضها الأوروبيون،[1] و في السوق الموازية فهي لا تجد صعوبة كبيرة للحصول على عمل. و كمثال على ذلك بلغت البطالة في الجزائر في سنة 1998 سقف

28,2 % و ارتفعت عام 2000 إلى 29,77 % و بدل محاولة الدولة إيجاد فرص عمل حقيقية تلجئ لحلول مؤقتة كالمبادرات المحلية للعمل المأجور و عقود التشغيل الأولية (CPE)، و هذه المشاريع إضافة إلى عقمها عانت الكثير من المشاكل في التطبيق[2]، و هي لا تستثنى منها تونس و المغرب كما يتجلى الفارق بين الشمال و الجنوب كذلك من خلال وتير ة النمو التي تبلغ 9,8% في أوروبا و لا تتعدى 3,4 % في الدول المغاربية و هو ما يدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة كحل وحيد لمشاكلهم.[3]

و يضاف إلى المشاكل الاجتماعية و الصحية منها الفقر المقفع و البطالة و الأمراض و الظروف الطبيعية الصعبة للعيش، العامل التاريخي الذي يبرزه البعض كسبب رئيسي للهجرة مثل الأستاذ " موهوبي " الذي يرى أنه لا يمكن الحديث عن الهجرة بعيدا عن عامل الاستعمار لسببين؛ الأول أن السلطات الاستعمارية مارست سياسة نزع ملكية الأراضي من مالكيها الأصليين ورمتهم في الفقر و الأمية مما دفعهم إلى الهجرة، أما السبب الثاني فهو الحربين العالميتين الأولى و الثانية و كذا الأزمتين الاقتصاديتين لعام 1920 و 1929، حيث كانت الدول الأوروبية بحاجة لليد العملة الأجنبية لإعادة اعمارها [4]، و لجأ بعض الخواص إلى نقل المهاجرين سريا لتغطية حاجتهم من العمالة. و أخيرا هناك مجموعة أخرى من العوامل الثانوية مثل الصورة المثالية التي يبنيها الشاب عن الغرب و حب المغامرة لدى البعض، لكن ما يعطي للهجرة بعدا اقتصاديا حقيقيا هو تحولها من فئات الشباب العاطلة لتشمل النساء و الأطفال و خريجي الجامعات و الإطارات حتى أن أكثر من

[1] - WIHTOLD DE WENDEN Cathrine, Ibid, p 12
[2] - BOUTALEB Koulder: Ibid, pp 50-51
[3] - Rapport national sur le développement humain. Conseil cconomique et social (CNES) novembre 2000.
[4] - MOUHOUBI Salah : Ibid, pp 232-233

100 ألف إطار جزائري من أطباء و مهندسين و أساتذة غادروا البلاد خلال التسعينات.[1]

الفرع الثاني: نتائج الهجرة غير الشرعية

تنصب أثار الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة و على دول العبور و على دول الاستقرار و تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والأمنية، و إن كان للدول المصدرة عدة نتائج إيجابية عن الهجرة بما أنها تعتبر حلا لمشكلة البطالة في الداخل أو على الأقل تقلل من حدتها ، و في نفس الوقت تساعد على تكوين المهاجرين مهنيا و اكتسابهم الخبرات عديدة، إضافة إلى المبالغ المالية الضخمة من العملة الصعبة التي ينقلها المهاجرون إلى و أوطانهم والتي قدرت ب 77 مليار دولار في إحصائية لعام 1997 قام بها صندوق النقد الدولي .[2] و هناك كذلك بعض النتائج السلبية مثل تخفيض نسبة النمو السكاني فيها و فقدان الدولة لأبنائها خاصة ما يعرف بهجرة الأدمغة و ما يموت منهم في رحلات السفر في البحار و الصحاري، إضافة إلى أوضاع العيش التي أقل ما يقال عنها أنها جد مزرية ،[3] بين من يكون ماله الغرق – حوالي 500 مهاجر يموتون سنويا في مياه مضيق جبل طارق حسب تقدير جمعية الأندلس – أو رصاص حرس الحدود أو السجن، حيث ذكرت منظمة أولاد الأرض أن أكثر من 100 ألف مصري من الذين هاجروا إلى إيطاليا عبر الحدود الليبية يتواجدون في السجون بتهمة الهجرة غير الشرعية، التي يعاقب عليها القانون الإيطالي من 2 إلى 5 سنوات سجن.[4]

و في المغرب أشارت منظمة أطباء بلا حدود الفرع الإسباني في تقريرها لسنة 2005 أنه يوميا تقوم السلطات المغربية بجمع حشود من المهاجرين في طنجة، وجدة والرباط في مناطق معزولة في غابات "قوروقو" و "بال يونس" بالقرب من سريبة و مليلة تعاملهم قوات الأمن بعنف و بدون مراعاة لأدنى الحقوق التي تكفلها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان و اتفاقية حماية العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم و معاهدة مناهضة التعذيب و المعاملة السيئة، و ينتهي بها الأمر بنقلهم و طردهم

[1] - NANJON Alain Concept st mécanismes économiques contemporains. Edition Ellipses. 1992.p 47.
[2] - World international conference against racism.racial discrimination, esno-phobia and related intolerance.

Ibid, p3
[3] - Assemblée parlementaire européenne l'immigration clandestine et la lutte contre les trafiquants. résolution 1467(2000) in www. Assemblée.ucfr.

[4]- أولاد الأرض، أولاد الأرض ومركز الجنوب يطالبان بالإفراج عن 100 الف مصري في سجون إيطاليا، نشرة مركز الجنوب لحقوق الإنسان ، ت.ن 04/ 04/ 2005 العدد 21 www.southonline.org

إلى الحدود الجزائرية ليقابلوا مصيرهم المجهول في الصحراء.[1] هذا ما ينذر أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع تناميها ستتحول إلى كارثة إنسانية تستدعي التحرك الدولي المكثف لمعالجتها.

وبالنسبة لدول العبور و دول الاستقرار فإن نتائج الهجرة السرية جد سلبية عليها، حتى و إن كانت تساهم في تحقيق التوازن بين معدلات اليد العاملة النشطة و الفئات غير النشطة ، و التي تترشح أعداد المهاجرين الصافية للتزايد مستقبلا لتلبية الاحتياجات المتوقعة لعدد من البلدان من حيث اليد العاملة، و من المرجح أن تصل في الخمسين سنة القادمة إلى 700 مليون و أن تنتقل عدواها لعدة لدول أخرى لتصبح سمة دائمة المجتمعات كثيرة في المنطقة.[2]

و من هذا المنطلق فإن الحكومات وكذا السكان الأصليين ستواجههم تحديات كبيرة الإدماج المهاجرين داخل المجتمع والحد من التوترات المحتملة بين المواطنين والأجانب التي ينتجها اختلاف الثقافات و المعتقدات،[3] إضافة إلى مشكلة التمييز العنصري التي تعتبر هي كذلك من أهم المسائل المطروحة في مجال الهجرة، بل و تتزايد باستمرار تغذيها فكرة أن المهاجرين يساهمون في رفع نسب البطالة و أنهم ينشرون في المجتمع عدة آفات اجتماعية كالإجرام و العمل الموازي و الأمراض الجنسية، مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي خاص بمناهضة العنصرية ضد المهاجرين في جنوب إفريقيا عام 2001.[4]

[1] - MSF, violence ct immigration, rapport sur l'immigration d'origine subsaharien (ISS) cn situation imeulics au maroc, MSF-S section Espagnole 2005. pp 9-12.

[2]- الخريجي عبد الله – الجوهري محمد: مقدمة في على السكان، جثة دار الشروق، ج 2، ط1، 1980، ص 120

[3] - WIHTOL DE WENDEN Catherine, "Pour un droit à la mobilité et une démocratisation des frontières", Revue Panoramique. n 55 4cme trimestre, (2001), p 12

[4] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة، مرجع سابق

الفصل الثاني:

سياسات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني: سياسات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد ظهر التعاون أو الشراكة الدولية بشكل عام كاستراتيجية في العلاقات بين الدول بعد التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم في بداية القرن العشرين، و انحصر أولا على المجال الاقتصادي ثم غزى جوانب أخرى كالجانب السياسي و الاجتماعي و الثقافي و غيرها، و تعني هذه الفكرة في الاصطلاح الدولي مجموعة " العلاقات المشتركة القائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف و من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة" و هو تعريف الأستاذ ولعلو، أما الأستاذ جون فيليب نوفيل فيرى أن " الشراكة شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات"، ومن جانبها ماري جوزيف سوستر تعرفها أنها هي: " حالة تخلق الأطراف بين الأجلين المتوسط والطويل بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين الأطراف المتعاونين". و الملاحظ أن جل المفاهيم تعتمد على تعريف كل مصطلح باستعمال الأخر. أي تعريف التعاون بالشراكة و هذه الأخيرة بالأولى– رغم أن الاتجاه الحديث يذهب إلى التمييز بينهما على أساس أن الشراكة (association) تحمل طابعا اقتصاديا محضا و هو الهدف الذي تناشده الدول الأوروبية ، أما التعاون (cooperation) فهو أكثر شمولا للأبعاد الاجتماعية و السياسية و الثقافية و لذا فهو يعكس طموح الدول المغاربية في علاقاتها مع أوروبا و الذي تسعى لتجسيده في مشروع برشلونة و الاتفاقيات الأخرى الموقعة بين الأطراف.[1]

ويستنتج كذلك من هذه التعريفات أن وجود التعاون بين الدول يجب أن يكون مبنيا على أساس المصلحة المشتركة للأطراف المعنية حتى تعمل على تجسيده و تتمسك به، و هو الأمر الذي يجعل من الهجرة غير الشرعية مسألة ينصب عليها التعاون بين الجانب الأوروبي و المغاربي، رغم أن فترة السبعينات و الحقبة الأولى من الثمانينات قليل ما كانت هناك سياسات واضحة لدى الدول لمكافحتها ناهيك عن وجودها على المستوى الدولي أو حتى بشكل ثنائي إلا من خلال اتفاقية شنعن الأوروبية في عام 1985 التي عالجت نوعا ما هذه المسألة في إطار متعدد الأطراف.

---

[1]- أو تشام فاروق ، «أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الملتقى الدولي حول: " التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر اس ارفام 2005، ص 75

المبحث الأول: ضرورة التعاون لمكافحة الظاهرة

إن سعي أغلب الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية إلى التنسيق فيما بينها لم يأت إلا في ظروف معينة استدعت ضرورة مد كل دولة إلى أخرى بيدها من أجل تنسيق الجهود وتكثيفها حتى يتم معالجتها بما هو مناسب من الحلول بعيدا عن الارتجالية و في إطار شامل لكل ما تطرحه هذه المشكلة، و إذا كانت الضرورة الأولى هي التزايد المستمر للهجرة غير القانونية في ظل النشاط الكبير لشبكات التهريب، فإن ما يبرر أكثر الذهاب لتنسيق الجهود هو الفشل الذريع الذي منيت به مختلف السياسات التي عالجت هذه الظاهرة من جانب، و من جانب أخر هناك كذلك الشعور بوحدة المشكلة و أهمية التنسيق بين الدول الأوروبية و المغاربية بها من أجل محاربتها بأفضل الطرق خاصة في ظل وجود مواثيق تجمع الطرفين.

المطلب الأول: فشل السياسات الفردية في الحد من الهجرة غير الشرعية

في السابق كان أغلب المغاربة المقيمين في أوروبا عمالا هاجروا بطريقة قانونية أو غير قانونية و اعتبرت الدول المغاربية حينها أن هذه الظاهرة ضرورية و ذات فوائد عديدة كعملية التكوين و إدخال العملة الصعبة حتي تغيرت الأوضاع وفقدت الكثير من مواطنيها المتجنسين،[1] و الدول الأوروبية من جانبها رحبت بسيول المهاجرين باعتبار حاجتها الكبيرة لليد العاملة غير أن هذه الحاجة سرعان ما قضيت و أمام ما تولد عن الهجرة من مشاكل ناتجة عن البطالة و العنصرية و الصراعات الإثنية، لم يكن أمام هذه الأخيرة سوى غلق حدودها في وجه المهاجرين. بيد أن ذلك لم يفلح في وقف نزيف الهجرة بل أدى إلى الترويج لها و بروزها كمشكلة كبيرة في التسعينات و هو ما يؤكد فشل السياسات المتبعة في مجال الحد من تدفقات اليد العاملة الأجنبية.

وفي محاولة للسيطرة على المهاجرين السريين قامت بعض الدول باتخاذ العديد من المبادرات الفردية، إلا أنها لم تنتظر كثيرا لتتأكد من فشلها و منها تعزيز المراقبة على الحدود و تكثيف الدوريات الخاصة بترصد الأشخاص بدون وثائق و إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى البلدان التي دخلوا منها في إطار مجموعة من الاتفاقيات الدولية و منها معاهدة تشنغن و معاهدة الصداقة بين المغرب و إسبانيا لعام 1991، و كذا مجموعة من المبادرات التي قامت على إثرها بعض الدول الأوروبية

[1] - GIULBILARO Donatella, Ibid, p 4

بحركات واسعة لتسوية الوضعية و ليست السياسات الفردية للدول هي التي أثبتت فشلها بل كذلك مجموعة من المحاولات للتنسيق بين بعض الدول ومنها محاولة الطرف الأوروبي معالجة هذه المسألة في إطار أوروبي.[1]

وبذلك جاءت نقاط عديدة في معاهدة تشنغن بهذا الخصوص وحتى في اتفاقية أمستردام لسنة 1991 التي اعتبرت أولى المبادرات التي جسدت التنسيق الأوروبي في هذا الجانب، معتبرة إياها كمسألة تدخل ضمن المجال الأمني ولا تريد معالجتها على أساس أنها مشكلة إنسانية متعلقة بالتنمية،[2] و من جانب أخر فشلت المساعي التي كانت موجهة لتحقيق التعاون مع بعض دول العبور و بالخصوص بين اسبانيا و المغرب، أو على الأقل لم تكن هذه الجهود كافية من أجل القضاء على مشكلة الهجرة غير الشرعية ولا حتى الحد منها، و منه كان لابد من البحث عن تنسيق أفضل و أوسع من أجل السيطرة عليها بصورة أكبر.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية مسألة تعني دول الانطلاق و العبور و الوصول

من بين ردود الفعل على فشل السياسات المنتهجة في مجال الهجرة غير الشرعية كان تبادل التهم بين العديد من الدول على أنها تتقاعس في ردع المهاجرين السريين أو تقدم تسهيلات في مجالات معينة من أجل عبور الحدود، وقد جاءت هذه الاتهامات أولا من الشمال نحو الدول المغاربية ثم فيما بين هذه الأخيرة خاصة من المغرب باتجاه الجزائر. بل إن عدة دول أوروبية اتهمت الجزائر على أنها لا تقوم بما عليها من أجل وقف الهجرة غير الشرعية، و وجهت أصابع الاتهام نفسها إلى المغرب الذي حمل بدوره مسؤولية تدفق ألاف المهاجرين غير القانونيين إلى إقليمها إلى الجزائر واصفا إياها بأنها تريد ضرب وحدته الترابية.[3]

و لكن اللجنة التقنية التي قامت بتعيينها المفوضية الأوروبية و التي أرسلت المعاينة مدينتي سبتة و مليلة في شهر أكتوبر 2005 لم تكمل في نفس المسار الخاطئ الذي اعتمد من قبل بل ذهبت

---

[1] MOULIER BOUTANG Yann & PGARSON Jean-pierre & SILBERMAN Roxane: Ibid, p 212.

[2]- أديرئتي ألبيوجو، ورقضايا الهجرة الدولية و التجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء تر. البهنسي محمد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، (سبتمبر 2000)، ص 193

[3]– محمد خير الدين، ومأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن و يتهم الجزائر، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 21/10/2005 ، ص 6

إلى عكس ذلك و أوصت بضرورة بعث الحوار مع الجزائر مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يباشر أي اتصالات معها بخصوص الهجرة غير الشرعية، بالرغم من وجود اتفاقية تجمع الطرفين، و أن هذه المشكلة تخصهما بمعية مجموعة أخرى من الدول لذلك يجب مساعدة هذا البلد الشريك في تنظيم حركات المهاجرين الذين يعبرون حدوده.[1]

و هو نفس الموقف الذي تبناه البرلمان الأوروبي الذي دعا من جانبه في عدة توصيات إلى ضرورة التعاون بين الشمال و الجنوب في كل المسائل التي تهم الطرفين و منها التوصية رقم 981(1992) المتعلقة بالعلاقة الجديدة شمال جنوب، و التوصية رقم 1467 (2000) حول ضرورة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كوسيلة وحيدة للحد منها.[2]

و ما يدعم أكثر فكرة ضرورة التعاون أن الدول المغاربية من جانبها تحولت في السنوات الأخيرة من دول عبور إلى دول استقرار بعد التحسن الذي عرفته في شتى مجالات الحياة، خاصة سوق العمل نتيجة عن تعدد الاستثمارات ت، و نظرا كذلك لزيادة الصعوبات و العراقيل التي تقابل المهاجرين الأفارقة المتجهين نحو أوروبا جراء ارتفاع تكاليف السفر التي يشترطها المهربين المبالغ المالية الرمزية التي تشترطها عليهم لتقوم بنقلهم، إضافة إلى مخاطر السفر الكثيرة التي تجعل المهاجرين يفضلون الاستقرار في شمال إفريقيا و البحث عن عمل أو أي طريقة الكسب لقمة العيش و هو ما يجعل من هذه الدول طرفا معنيا بشكل كبير بالمشكلة خاصة و أنها هي كذلك مناطق للهجرة الوافدة.[3]

و يبقى أن دول الانطلاق في المعني الأكبر بهذه الظاهرة نظرا لما تفقده من أبنائها الذين يمثلون الطاقة الحيوية بالنسبة إليها ، خاصة و أنها أصبحت تطال الكفاءات و خريجي الجامعات، و لكن الجانب الأخطر في مسألة الهجرة غير الشرعية هو العلاقة الوطيدة بينها و بين الإرهاب، إذ أن الجماعات الإرهابية عادة ما تسلك طرق المهاجرين السريين، و لذلك حذرت اسبانيا رسميا المغرب خطورة النشاط الإرهابي لجماعات إسلامية منها "حركة الجبهة الإسلامية المغربية" التي تنتقل في

1- محوج فضيلة «المفوضية الأوروبية تطالب بعث الحوار مع الجزائر حول الهجرة»، يومية الخبر، العدد 4532 ، 22/10/2005 ، ص 3.

2 - Recommandation de l'assemblée parlementaire , n° 1467, 2000.

3 - ZC, "L'Algérie le nouvel eldorado de l'Afrique", Journal Elwatan, no 4691 du 20/04/2006, p 3.

زي المهاجرين غير الشرعيين نحو الإقليم الأوروبي، خصوصا و أن مراقبة الحدود بات أمرا صعبا مع التدفقات الكثيرة للمهاجرين التي تتجاوز إمكانيات المغرب المحدودة من الوسائل التكنولوجية المتقدمة رغم تعزيزها في عام 1996 في شكل رادارات المراقبة وضعت على الحدود البرية و البحرية الرصد تحركات شبكات التهريب.[1]

[1]- السيد عوض عثمان، «أزمة العلاقات المغربية الإسبانية، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام العدد 148، (2002)، ص 187.

المبحث الثاني: أنواع التعاون

إن أساس كل تعاون ثابت و متطور بين الدول هو قيامه على المصلحة المشتركة بين الأطراف المعنية و في غيابه تصبح هذه العلاقة – أي التعاون مجرد مساعدة يقدمها طرف ما إلى الطرف الأخر و غالبا ما تكون مصحوبة بالهيمنة أو قائمة على أساس هشة و غير مستقرة، و منه فالعلاقات المتينة بين الدول لا يجب أن تكون خالية من هذه الصفة، و هذا ما جعل فإن المصالح المشتركة تستعمل كثيرا في مجال التعاون شمال جنوب. إضافة إلى ما يعرف بالتعاون المتكافئ أو التعاون الند للند التي هي في الحقيقة مصطلحات غير صحيحة تبحث فقط عن تحاشي استعمال لفظ المصلحة لعدم تناسبها مع بعض المقامات. و إذا ذهبنا نعرف هذه الأخيرة نقول أنها هي إمكانية التعاون بين الأطراف في إطار تبادل القيم ذات الصبغة الاقتصادية أو غير الاقتصادية كان تكون اجتماعية أو ثقافية فهو ينتج فوائد عكسية مفيدة للأطراف جميعا،[1] و استنادا إلى هذا المنطق فإن الهجرة السرية التي تعتبر مشكلة مشتركة بين الدول المعنية بها في الحوض المتوسطي سواء كانت مصدرة، مستقبلة أو دولة عبور للمهاجرين تستدعي التعاون لإيجاد حل لها بين أطرافها مادامت تحقق لهم مصلحة مشتركة

المطلب الأول: التعاون شمال شمال

نقصد بالتعاون شمال شمال ذلك التكامل القائم بين الدول الأوروبية و الذي بدا بالسوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما لعام 1957 ثم تحول إلى سوق أوروبية موحدة في عام 1992 في ظل معاهدة ماسترخت و توسع الاتحاد في عام 2004 ليشمل 25 دولة، و صاحب هذا التكامل نزعة قوية لتنسيق السياسات في القضايا الدولية وهو ما نصت عليه معاهدة أمستردام لعام 1998. كما سعى لبناء سياسة متوسطية موحدة و تقوية التحالف مع الولايات المتحدة و قامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا و اسيا و إفريقيا، و استحداث مناصب جديدة في الكيان الأوروبي

[1]- شاذلي العياري ، والعرب و النظام العالمي الجديدة من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد»، مجلة شؤون عربية، عدد 74، (جوان 1993)، ص ص 33، 34

كالمفوض الأوروبي للشؤون الأمنية و حوالي 20 مفوضية أخرى من أجل هذا الهدف، لكن مجلس الاتحاد هو الذي يلعب الدور الأكبر في التعاون.[1]

ورغم هذا يمكن القول أن الاتحاد ليس له سياسات مشتركة حقيقية في كل المسائل و إنما ينسق سياساته في شكل موحد عندما يرى أي مسألة ذات اهتمام مشترك، أي في القضايا التي ترى أن تشكل مصلحة مشتركة أو مشكلة تعني كافة أطراف الاتحاد و هذا ما يستشف من معاهدة أمستردام و في مسألة الهجرة غير الشرعية بدأ التنسيق الأوروبي من خلال معاهدة تشنغن (Schengen) التي وقعت في ماي 1985 ثم تلتها ترسانة أخرى كاتفاقية ديلان (Dublin) لعام 1997 و أهمها حاليا معاهدة أمستردام (Amsterdam) التي دخلت حيز النفاذ في 01 ماي 2004 و هو التاريخ الذي توسع فيه الاتحاد الأوروبي ليشمل 25 دولة .

و اشتملت معظم هذه الاتفاقيات و خاصة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، و ساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة و اللجوء مما أدى بالبعض إلى وصفها ب "قلعة" تمنع دخول الأجانب. ذلك أنها في الوقت الذي أقرت فيه حرية تنقل الرعاية الأوروبيين

في مجمل أقاليم المجموعة فإنها من جانب أخر وضعت إجراءات جد معقدة بشأن تنقل الأجانب مع توحيد قوانينها المتعلقة بإعطاء رخص الدخول و السياحة و اللجوء، كما وضعت ضمن الأهداف الرئيسية لها إبعاد المهاجرين الذين ينظر إليهم على أنهم عبء مالي و تشجيع أولئك الذين يستطيعون دعم اقتصادها.[2]

أما في إطار برامجها لمكافحة الهجرة غير الشرعية فتقترح أوروبا عدة إجراءات و آليات تم التوصل إليها في لقاءاتها العديدة المتعلقة بهذا الشأن و أهما مقترحات المجلس الأوروبي المنعقد في تامبر(Tampere) في عام 1997 حيث تعهدت الدول المجتمعة على السعي لمكافحة أسباب الهجرة السرية من أجل تنظيم أفضل للهجرة و السعي لبناء تعاون فعال مع الدول المصدرة و دول العبور، و دعمتها بخطة العمل تم إقرارها في لقاء فيينا (Vienne) و ألحت فيها على ضرورة

[1]- مصطفى عبد الله ابوالقاسم خشيم «التنسيق الأوروبي العربي تجاه الشراكة الأورومتوسطية (دراسة تحليلية)» مجلة السياسة الدولية، عدد 148، (أفريل 2002)، ص 14

[2]- هيفين كرولن، مرجع سابق، ص 14

تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة السرية.[1] و قدمت على أساس ذلك عدة مبادرات أهمها: و إيجاد تعريف بشأن تقديم المساعدة على الدخول غير المشروع و محاربتها. و توحيد أو على الأقل سن إجراءات عقابية للأشخاص الذين يقومون بنقل المهاجرين.

*استصدار توصية من اللجنة الأوروبية حول الهجرة غير الشرعية

* استصدار توصية من اللجنة الأوروبية بشأن وضع خطة التنسيق سياسات الدول الأوروبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية و أشارت إلى ضرورة توسيع التعاون ليشمل جميع الدول المعنية بالظاهرة خاصة الدول المنظمة إلى اتفاقية شنغن و بدفعها إلى مراعاة مقررات هذه الاتفاقية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم و حراسة الحدود وبالخصوص محاربة شبكات تهريب المهاجرين و الذين يشغلونهم خلسة،[2] و قد كانت من بين أكبر المناسبات للحديث عن الهجرة السرية قمة الاتحاد الأوروبي بإشبيلية في 12 و 22 جويلية 2002 تحت رئاسة إسبانيا التي ركزت بشكل كبير على وضع سياسة أوروبية مشتركة قائمة على مبدأين:

* أولا ضرورة تحويل سبل الهجرة إلى قنوات شرعية يمكن من خلالها إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي

ثانيا ضمان حماية اللاجئين و وضع آليات فعالة للإسراع في عودة من تم رفض طلبهم.

و من خلال أعمال اللجنة الأوروبية تم اتخاذ العديد من الإجراءات منها الإدارة الموحدة للحدود الخارجية للدول الأعضاء، و الاتفاق على ثلاثة مبادرات لوقف الهجرة غير الشرعية يتم تطبيقها قبل نهاية عام 2002 و هي إقامة عمليات مشتركة على مستوى الحدود الخارجية للدول، و إطلاق مشاريع مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في هذا المجال و أخيرا إنشاء ضباط الاتصال المتخصصين بالهجرة.

و كمرحلة ثانية تطبق ثلاثة مبادرات أخرى يتم تجسيدها قبل نهاية عام 2003 و هي وضع نموذج مشترك لتحليل المخاطر المتعلقة بالظاهرة ثم وضع تعريف موحد لها و كذلك إنشاء وحدات مشتركة

[1] - Communication de la commission Européenne. Politique communs en matière d'immigration clandestinc.COM (2001) 672 final-non public au journal officiel]. In: www.assoblée parlementaire.uc.net.

[2] - Communication de la commission Européenne : COM(2001) 672, Ibid,

لتكوين حراس الحدود لدعم القواعد الأوروبية. كما أكدت القمة تيقنها من مدى ضرورة التعاون مع كل الأطراف المعنية بالهجرة السرية و سعيها الدائم من أجل تنشيطه و تفعيله في إطار سياستها الخارجية المشتركة (PESC) و كذلك العمل على محاربة الأسباب الدافعة للهجرة خاصة المشاكل الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية، و كذا ترقية حقوق الإنسان.[1]

و تركز أوروبا بشكل كبير في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية على ضرورة مكافحة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عن طريق مقررات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية المعتمدة من طرف الجمعية العامة ، و البروتوكول الملحق بها و المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو، و مكافحة تشغيل المهاجرين الذي يؤدي إلى استغلالهم بطريقة بشعة و بأجور منخفضة نظرا لعدم وجود مراقبة على المستخدمين.[2]

وفي مجال تأشيرات الدخول و الإقامة فإن الاتحاد نسق بين سياسات دوله الأعضاء عن طريق نتائج لقاء تامر الذي شجع تبادل المعلومات و المساعدات بين الأطراف و التكوين المشترك للعمال المختصين، و في مجال حراسة الحدود دعت اللجنة الأوروبية إلى إنشاء جهاز مشترك خاص بذلك أعدت له دراسات في إطار برنامج سمي (ODYSSEUS) الذي تجسد بتكوين جهاز أوروبي مشترك الحراسة الحدود مسمي بـ «فرنتاكس»، مع إمكانية خلق مدرسة أوروبية خاصة بذلك في المستقبل. و أخيرا تكثيف التعاون و الاتصالات بين الأجهزة الإدارية المختصة بشؤون الهجرة عن طريق تبادل الإداريين، و من أجل هذا الغرض تم إطلاق برنامج سمي (ARG0) يمتد من جانفي 2002 إلى ديسمبر 2006 يتم من خلاله استحداث وكالة دائمة للدعم التقني تسهر على تحقيق التعاون، و جمع ونشر المعلومات الخاصة بالهجرة و كذا تسيير العمليات المتعلقة بها.[3]

---

[1]- نبية الأصفهاني، الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي ... كشف حساب يناير 30 يونيو 2012، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149، المجلد 38، (يوليو 2002)، ص 182

[2] - Assemblée parlementaire, Recommandation n° 1467(2000) relative a l'immigrations clandestines st lutte contre les trafiquants in: www.assobléc parlementaire.uc.net

[3] - Communication de la commission Européenne : COM(2001) 672, Ibid,

و الملاحظ في هذا المجال أن السياسة الأوروبية في وقت ما كثيرا ما كانت تعتمد على الأسلوب الردعي لمحاربة الهجرة غير الشرعية و تقترح عادة في العهود التي توقعها مع الدول الجارة التي يدخل منها المهاجرون أن يتم إعادتهم إليها و إقامة محتشدات لهم فيها، لكن مع مرور الزمن و فشل أغلب السياسات الردعية التي طبقتها تراجعت عن هذه الوجهة و أصبحت تميل أكثر للبحث عن حلول مشتركة ليست رادعة فقط و إنما تكون معالجة و واقية.[1]

و لذلك فقد سعت إلى مباشرة التعاون مع بعض الدول التي تعتبر مناطق عبور أساسية للمهاجرين ويتعلق الأمر خاصة بالمغرب و الجزائر من خلال اجتماع رباعي في جويلية 2006 بالمغرب.

و كانت الجزائر قبل ذلك قد قدمت خطة عمل في هذا المجال في مؤتمر الاتحاد الإفريقي اقترحت فيه إقامة دراسات من قبل الأخصائيين الأفارقة لمناقشة هذه الظاهرة و احتضنت هذه الأيام الدراسية في أفريل 2006 .

وينبغي الإشارة إلى أن أهم مقترح بالنسبة لأوروبا حول مكافحة الهجرة السرية هو دعوة اللجنة الأوروبية لمجلس الوزراء إلى ضرورة إنشاء هيئة تختص بشؤون المهاجرين السريين توضع للتوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء تكون متماشية مع التوصيات التي تقدمها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان و الاتحاد الأوروبي، علما أن الاتحاد الأوروبي استطاعت أن تبلغ مبلغا كبيرا في مجال تنسيق سياساتها المتعلقة بالهجرة عامة و بالهجرة السرية بالخصوص.

المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب

لقد ظهر مصطلح التعاون جنوب جنوب لأول مرة كتعبير عن التنسيق فيما بين دول الجنوب إثر مؤتمر باندونغ الأفروآسياوي في عام 1955، ثم نتيجة اشتداد الصراع في الحرب الباردة ظهرت بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي حركة عدم الانحياز في عام 1961، و هي التي أعطت دفعا أقوى لمصطلح التعاون في دول الجنوب بأن دعت إلى عقد مؤتمر حول مشكلة التنمية يقتصر حضوره على الدول النامية أو دول العالم الثالث و عقد المؤتمر بعد عام من ذلك في القاهرة كان موضوعه هو تكثيف التعاون والتنسيق بين الأطراف من أجل تدعيم و تقوية مواقفها التفاوضية مع

[1] - WILKISON John Création d'une charte d'intention sur la migration clandestine: exposé des motifs Doc 9522 du 15/07/2002. In: In: www.assobléc parlementaire.uc.nct.

بلدان الشمال،[1] و محاولة إدخال تعديل على النظام العالمي الذي كان يحكمه الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي و الشرقي، و من جانب آخر تجسيد التعاون فيما بين دول الجنوب كوسيلة لتحقيق النمو و التنمية على المدى الطويل، بتوظيف أفضل إمكاناتها البشرية، الطبيعية و المادية و الحقيقة أنه يمكن الحديث عن وجود هذا التعاون حتى قبل مؤتمر باندونغ و ذلك من خلال تشكيل أول منظمة دولية إقليمية المتمثلة في جامعة الدول العربية في عام 1945 ثم لحقتها منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي، و كذلك منظمة اتحاد المغرب العربي. وقد ساندت الأمم المتحدة هذا التعاون و دعت على إثرها من خلال قرار للجمعية العامة رقم 1995 في 30 ديسمبر 1964 في الدورة 19 إلى تأسيس مؤتمر التجارة و التنمية (UNCTDAD) يكون دور هذه المنظمة الفرعية هو تدعيم التجارة و التنمية الدوليتين، خاصة ما يتعلق ببلدان العالم الثالث و لعب « الانكتاد » دوره من جانبين الأول متعلق بمحاولة خلق نوع من الانسجام و التوفيق في سياسات الدول النامية إزاء دول الشمال و الثاني متعلق بتقوية التعاون في مجال التنمية و التجارة.

غير أنه و انطلاقا من طبيعة الموضوع فالمقصود هنا بالتعاون جنوب جنوب هو التعاون فيما بين دول جنوب المتوسط المعنية بمسالة الهجرة غير الشرعية، | بالتالي فالحديث يشمل بالخصوص القارة الإفريقية ؛ و بالدرجة الأولى فهو يشمل التعاون فيما بين الدول المغاربية و الإطار الذي يجسده هو اتحاد المغرب العربي ثم التعاون بين الدول المغاربية و دول إفريقيا تحت كنف الاتحاد الإفريقي، و إذا كان لهذا التعاون دور أساسي في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية فإنه من جانب أخر يعاني عوائق كبيرة في تجسيده على أرض الواقع رغم أن هذه البلدان تدفع ثمنا باهظا عن انعكاسات هذه الظاهرة.

الفرع الأول: التعاون فيما بين الدول المغاربية:

لا شك أن أهم آلية لتجسيد التعاون فيما بين الدول المغاربية في زمن يتميز بكثرة التكتلات و التحالفات الدولية هو إطار اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي فرعي

[1]- وليد عبد الناصر «التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة لمجموعة الخمس عشر)»، مجلة العلوم السياسية، العدد 131، يناير 1998، ص 8

يجمع بالإضافة إلى هذه الأخيرة (أي الجزائر، المغرب وتونس) كل من ليبيا وموريتانيا،[1] و لقد كانت أولى بوادر تأسيس هذا الكيان في 10 جوان 1988 في قمة زرالدة بالجزائر حيث تم تأسيس لجنة سياسية مغاربية و 5 لجان فرعية أسند لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في كل المجالات المرتبطة بمشروع بناء هذه المنظمة، ليتم التأسيس الفعلي لها في مؤتمر مراكش بالمغرب في عام 1989[2] بواسطة وثيقة تأسيسية شملت على أغلب الجوانب التي تهم الأطراف المعنية و منها التأكيد على ضرورة التعاون فيما بينها و فيما بين شعوبها، و أهمية ذلك في رقي المنطقة بكاملها إضافة إلى مبدأ توثيق الأخوة بين شعوبها و تحقيق الرفاهية و التقدم و صيانة السلم و العدل و العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل بين أقاليمها.[3]

و الملاحظ أولا أن هذه المبادئ و الأهداف لها ميزتين أساسيتين فهي تتسم بكثير من الشمول و في نفس الوقت تفتقر لاستراتيجية واضحة توجب الالتزام بها من أجل تحقيقها، و هو ما ساهم في إعاقة فعالية مختلف الاتفاقات و الآليات التي وضعت لتجسيد هذا التعاون الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس التي أريد لها تطوير التنسيق في مجال البحث العلمي و التكوين العالي، و كذا جامعة المغرب العربي و المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية.

و الأمر الثاني إن الأهداف التي سطرت للاتحاد متعلقة بالتعاون بين الدول الأعضاء يرتكز على خلق التنسيق بين حكوماتها وبناء أواصر الأخوة بين شعوبها، و وجوب إتباع سياسات موحدة قائمة على أساس التكامل و حسن الجوار و التشارك في الآراء و القرارات التي تمس جميع الجوانب خاصة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.[4]

---

[1]- مانع جمال عبد الناصر: اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، الجزائر: دار العلوم للنشر ،2004، ص 8

[2]- بن عياش بشير، غربي محمد الأمين مبررات قاعة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة الملتقى الدولي حول "التكامل الأوروبي العربي كلية التحصين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية " جامعة سطيف يومي 8 و 9 ماي 2004 نشر مخبر سادق ام 2005 ص 202

[3]- بوكساني رشيد، دبيش أحمد مقومات ومعوقات التكامل الاقتصاد المغاربي ، الملتقى الدولي حول " التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية " جامعة سطيف يومي 8 و 9 ماي 2004 نشر مخبر س اوف ام 2005 ص 220

[4]- بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مرجع سابق، ص 229.

و إذا كانت هذه الجوانب جد مهمة للتماشي مع الوضع العالمي الراهن و في نفس الوقت هي التي تتحكم في الهجرة عامة و منه في الهجرة السرية، و بالرغم كذلك من الإشارة إليها في الهدف الرابع الذي ينص على ضرورة انتهاج سياسات مشتركة في كافة الميادين التي تعني الأطراف و في الهدف الخامس الذي يشجع التوجه التدريجي لتحقيق مبدأ حرية التنقل، إلا أنه حاليا و حتى على المدى القريب.

لا يمكن الحديث بتاتا عن وجود أدني نية للدول المغاربية لسلوك سياسات مشتركة المحاربة الهجرة غير الشرعية، ورغم أن هذه المسألة أصبحت تعبر عن مأساة إنسانية يعاني منها الكثير من أبناءها إلا أنها لا تتحرك إلا باتجاه سلبي نحو استعمالها كورقة لأغراض خاصة (مضاربة سياسية)، و يتجلى ذلك خصوصا من الصراع الدائر في هذه المسألة بين الجزائر و المغرب بحيث أن الأولى لا تقوم بالجهود اللازمة من أجل تنظيم مرور الأشخاص عبر إقليمها و الذريعة في ذلك هي الإمكانيات المحدودة التي تمتلكها مقابل شساعة إقليمها ، و الثانية تدعم حركات المهاجرين إلى الإقليم الأوروبي للحصول على المساعدات المالية و تستعملها كوسيلة ضغط على إسبانيا لتغيير موقفها من قضية الصحراء الغربية مع تعبيرها عن رفضها القاطع أن تكون مزبلة أوروبا.[1]

و أمام تأزم الوضع في الآونة الأخيرة تحولت هذه القضية إلى مشكلة بين الأطراف المعنية بها بعد إقدام إسبانيا على طرد المهاجرين إلى الإقليم المغربي بموجب مقررات معاهدة الصداقة التي تربط الطرفين ، و السلطات المغربية بدورها تقوم بطرد المهاجرين الأفارقة إلى الحدود الجزائرية أو الموريتانية، و في نفس الوقت تتهم السلطات الجزائرية على أنها المسئولة عن تسرب المهاجرين مع أنها ضبطت أعداد كثيرة من الأفارقة ثبت استحالة دخولهم عن طريق الحدود الجزائرية.[2]

لقد تطور هذا الصراع ليصل إلى تبادل التهم بين العملاقين المغاربيين، فقام رئيس الوزراء المغربي "إدريس جطو باتهام الجزائر بتوظيف هذه المسألة للمساس بالوحدة الترابية للمغرب وقد قال في تصريحه للصحافة: " شرعت الجزائر في تجميع المرشحين للهجرة السرية بمنطقة تندوف بهدف توظيفهم كأداة للدعاية في نزاع الصحراء... و إنه من غير المعقول على الإطلاق أن نترك أعداء

---

[1]- محمد خير الدين، مرجع سابق، ص ص 6 – 7

[2]- ن رياض ، رئيس الوزراء المغربي يطلق اتهامات خطيرة على الجزائر جريدة الخبر، العدد 4528 بتاريخ 17/10/2005 ، ص 24

الوحدة الترابية للمملكة يوظفون لصالحهم المأساة و المعاناة الإنسانية لهؤلاء المهاجرين الراغبين في الالتحاق بأوروبا و الحصول على ظروف حياة أفضل، كما أنها لن تقبل بتاتا أن تلحق أعمال من هذا القبيل الضرر بمصالحها العليا و خاصة وحدتها الترابية" و من جهتها ردت الجزائر عبر بيان لوزارة الخارجية وصفت ما تقوم به المغرب هو "هروب إلى الأمام" و أنه لا مجال للخلط بين مشكلتي الهجرة غير الشرعية و مسالة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.[1]

و مهما يكن فإن الشرخ و الاختلاف الموجود بين المغرب و الجزائر كبير جدا حتى في مسالة الهجرة السرية و تجلى ذلك أكثر من خلال رفض هذه الأخيرة الاجتماع الذي عقد بهذا الخصوص في الرباط في شهر جويلية 2006، و جمع بين كل من المغرب و إسبانيا و فرنسا، رغم أن سبب هذه المقاطعة يرجع إلى طبيعة | موقف الجزائر من المسالة الذي يستند إلى اعتبار أن الهجرة غير الشرعية يجب أن تأخذ بأبعادها الواقعية ببناء حلولها في إطار شامل و متناسق و متناسب و عادل. و يجب في نفس الوقت أن تعالج ضمن الإطار العام للهجرة، ورغم ذلك فهي لا ترد بنفس اللهجة من الاتهام و تفضل التمسك بموقفها القائم على أساس أن هذه المشكلة هي مشكلة إنسانية لا يمكن حلها خارج هذه الفكرة.[2]

و أمام هذا الوضع بدأت أطراف عديدة تسعى إلى تقليص بؤر الاختلاف في مسألة الهجرة خاصة مع الجزائر و هذا ما دعا إليه المفوض الأوروبي المكلف بشؤون الهجرة السرية "فرنكو فرتيني" (Franco FRATTINI) الذي صرح بأنه يجب أن يتم بناء حوار عاجل حول مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها كل دول المنطقة المتوسطية حتى و إن كانت تعني بدرجة أكبر كل من أوروبا و المغرب، و أنه يجب عقد قمة تجمع هذا الأخير والجزائر تحت رعاية الاتحاد الأوروبي خاصة وأن الجزائر مازالت لا ترى أن الهجرة السرية تشكل أولوية بالنسبة لها. [3]

أما تونس فلا تبين موقف واضح حيال الظاهرة لكنها أقرب إلى الموقف الجزائري في تعاملها سواء مع المهاجرين أو مع الظاهرة ككل.

---

[1] - MELLAL Nadia "Les clarifications de BEDJAOUT, Entretien avec le ministre Algérien des affaires étrangères Mr Mohamed BEDJAOUL, Journal Liberté. n° 4169. 05/06/2006, p 2.

[2] – س حميد، المغرب يحمل الجزائر مسؤولية ممارساته" جريدة الخبر، العدد 4529، بتاريخ 18/10/2005، ص 02

[3] - R.N, "Un sommet Alerio-Maroc sur les frontières", Quotidien Liberte, no 3974, du 13/10/2005.04.

ملخص القول أن هذه الظاهرة مغاربيا ساهمت ليس في تقريب الآراء و الأفكار وتقريب وجهات النظر بما أنها مشكلة مشتركة، بل في تأزم الوضع وجرت الحكومات المغاربية لمشكلة لا تعنيهم بالدرجة الأولى و إنما تعني الدول الأوروبية التي استقطبت بغناها و أمنها هؤلاء المعذبون في الأرض و تحاول بسياساتها وسلطاتها ردعهم و طردهم.[1]

و بالتالي فعلى الأقل حاليا لا يمكن الحديث عن وجود تعاون مغاربي لا في مجال الهجرة غير الشرعية و لا في أي مجال أخر، بل فشلت كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع اتحاد المغرب العربي و فشل معها التعاون الذي سطرته بلدانه، و السبب في ذلك هو مجموعة من التحديات التي مازالت تحول دون بلوغه أهمها الشق الكبير الموجود بين الجزائر و المغرب الدائر حول مشكلة الصحراء الغربية و الذي لم تستطع حله أو أن تتجاوزه، و هو راجع كذلك لمجموعة عوامل خارجية و خاصة إلى عدم و جود تصور استراتيجي دقيق لمستقبل التعاون في المنطقة تبلوره قرارات سياسية جريئة و قائمة على أساس الأبحاث و الآراء المطروحة في هذا المجال.

إلا أن الأمل في تفعيل كيان اتحاد المغرب العربي يبقى ممكنا تدعمه مجموعة المكاسب التي يمكن أن يصل إليها إذ سيكون لتحققه الأثر الإيجابي على التعاون في المنطقة خاصة في مجال الهجرة السرية و انتقال الأشخاص، مادام أنه من بين أهم الأساس يقوم عليه الاتحاد هو إلغاء القيود على حركة الإنتاج و هو مفهوم يشمل حركة رؤوس الأموال و العمال بين الدول مع تطبيق الاتفاقات الخاصة بتوحيد الأجور و إلغاء النصوص القانونية التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات و الإقامة و مزاولة الأعمال،[2] و هو الأمر الذي سيكون له انعكاساته على مستويات التنمية و يفتح أمام مجتمعات الدول الأطراف المجال الواسع للهجرة "الداخلية" في مطلق الحرية و حتى أمام الاستثمارات و طلبات العمل و تبادل الخبرات، و عندها فقط يمكن الحديث عن وجود اتحاد المغرب العربي الذي يجسد أفكار التعاون و الشراكة و تنسق الجهود في مواجهة المسائل المشتركة خاصة القضايا الدولية الشائكة التي تستدعي سياسة مغاربية موحدة.

[1] - Abed Charef, "Détournement de scandal", Journal lc Quotidien d'Oran, no 3286, du 13/10/2005. p 7.

[2]- بوكساني رشيد دبيش أحمد، مرجع سابق، ص 209

الفرع الثاني: التعاون فيما بين الدول الإفريقية

على عكس الانسداد الذي يطبع التنسيق المغاربي فإن الدول الإفريقية استطاعت أن تضع بعض خطوات نحو الأمام في مجال بحث و مناقشة الهجرة غير الشرعية عن طريق أعمال منظمة الاتحاد الإفريقي في دورته الأخيرة في السودان، من خلال المقترح الجزائري حول إقامة أيام دراسية لخبراء و وزراء أفارقة بشأن الهجرة غير الشرعية و تقييم للحالة التي تعيشها إفريقيا في هذا المجال. و قبل أن يتم عقد هذا اللقاء اجتمع السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية بسفراء الدول الإفريقية المعتمدين في الجزائر مع إتباعه بلقاء مماثل بالسفراء الاتحاد الأوروبي بغية اطلاعهم على وضع التحضيرات الجارية لاجتماع الخبراء الأفارقة الذي عقد في الأيام من 3 إلى 5 أفريل، و هو بدوره يعتبر تمهيدا للقاء الوزاري الأورو– إفريقي الذي سيتناول نفس الموضوع و المزمع عقده قبل نهاية عام 2006.

و كان هذا اللقاء يرمي إلى وضع و إعداد "خارطة طريق" إفريقية حول المحادثات المقرر إجراءها مع الشركاء الأوروبيين على المستوى الوزاري و من أجل وضع استراتيجية إفريقية موحدة في مجال الهجرة ، [1]غير أن الاستراتيجية الإفريقية في هذا المجال لا تقتصر على معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية فقط، بل تسعى إلى بحث و دراسة ظاهرة الهجرة الدولية و خاصة هجرة الكفاءات التي تعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة لإفريقيا حيث أن أكثر من 20 ألف من إطاراتها يغادرون بلدانهم سنويا، و وصل عدد المختصين الأفارقة المغتربين في السنوات الأخير 4 ملايين.[2] و لذلك لا تريد عزل الهجرة كمشكلة تسبب لها الكثير من الخسائر عن الهجرة غير الشرعية التي تنعكس نتائجها السلبية اكثر على أوروبا، و بالتالي فهي تقترح إقامة حوار سياسي شامل لكل الجوانب التي تحيط بالهجرة و أبعادها و يتم ذلك في إطار حوار أورو– إفريقي أو ما يعرف بالحوار شمال جنوب، لكن الأولوية قبل ذلك هي بناء تعاون فعال بين الدول الإفريقية في إطار ما يعرف بمبادرة النيباد (NEPAD).

---

[1]- ب. لك. ومساهل يجمع السفراء الأفارقة و الأوروبيين حول قضية الهجرة»، جريدة الخير العدد 4655، بتاريخ 19/03/2006 ، ص02

[2] - HAMROUCHE Ghada, "L'Algéric propose une stratégic communc pour contrecarrer l'immigration clandestinc". Journal La tribunc, no 3209, du 23/01/2006, p 04.

المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب

بعد نهاية النظام الاستعماري بقيت العلاقات بين دول الشمال المتطورة و دول الجنوب المتخلفة أو السائرة في طريق النمو يطغى عليها طابع الهيمنة و الخضوع، و بعد تصاعد الحركات التحررية و بروز عدة بلدان من العالم المتخلف تنادي بضرورة إنصاف الطرف الضعيف في العلاقات الدولية في خضم قرارات مؤتمر باندونغ، بدأت تتضافر الجهود وتتكاف لتغيير المبدأ الذي كانت تقوم عليه العلاقات لتتجه نحو التعاون والتنسيق، و ذلك من خلال عدة اتفاقيات.

و إذا كان التعاون شمال جنوب في بداية عهده مطلب الدول الفقيرة التي أرادت به إنهاء سياسة الهيمنة فإنه أصبح في فترة السبعينات هدفا تسعى إليه الدول المتقدمة أكثر، و تدعمه هيئة الأمم المتحدة، و عرف تطورا أكبر بعد زوال المعسكر الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة إذ لم تعد هناك مجالات اختلاف إيديولوجية كثيرة تمنع القوى الكبرى من التعاون و الشراكة لبناء فرص أكبر للتنمية الشاملة، و من جهة أخرى بدأت تزول فكرة أن الجنوب هو مجموعة دول متناسقة ذلك أن بعض هذه الدول (و هي الدول الصناعية الجديدة) استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا كبيرا، بينما عرفت مجموعة أخرى من الدول (و هي الدول الأكثر تخلفا) نفس المستوى من الركود و التقهقر

و لذلك كانت الحاجة كبيرة لبناء تعاون فعال لمجابهة كل المشاكل التي يتخبط فيها العالم المتخلف و لكن خارج سياسة الهيمنة و الخضوع و كذلك خارج السياسات الهادفة لخدمة طرف واحد و هو الطرف الأقوى، و في نفس الوقت فهذا التوجه الجديد في العلاقات شمال جنوب لم يعد مقتصرا على الجانب الاقتصادي لأنه لم يعد هذا الجانب هو العامل الوحيد للتطور بل يشمل كذلك المجالات الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئة و غيرها من النقاط المتعلقة بالحاجات الأساسية لرفاهية الإنسان.[1]

وفي مجال الهجرة دعت الضرورة الملحة للقضاء على أثارها السلبية على كل الأطراف المعنية بها إلى السعي من أجل تنسيق الجهود و التعاون فيما بينها خاصة بعد تراجع الهجرة الشرعية و تطور الهجرة السرية التي يصعب التحكم فيها خارج الإطار التعاوني، و في هذا الموضوع بالذات كانت

[1] - Assemblie parlementaire Européenne, Nouvelles relation Nord-Sud. Resolution n°981(1992). In: www.assoblée parlementaire.uc.nct.

أوروبا هي المبادر الأول في محاولة لها للتخلص من هذه الظاهرة المنتشرة على إقليمها بالتعاون فيما بين دول الاتحاد، و لما تيقنت أن هذه المسألة لا يمكن حلها من طرف واحد أي الدول المستقبلة وسعت تعاونها ليشمل دول العبور و دول الاستقرار، و ركزت في ذلك بالخصوص على الدول المغاربية و دول إفريقيا جنوب الصحراء بالنظر إلى الكم الهائل من المهاجرين الذين يصلون سنويا إلى أوروبا من هذه الأقاليم.

الفرع الأول: التعاون بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية

ترجع فكرة التعاون الأورو- مغاربي إلى عدة عوامل أهمها العامل التاريخي المتمثل في اعتبار الدول المغاربية مستعمرات قديمة لأوروبا و زيادة على ذلك تكتسب هذه الدول أهمية قصوى في التعاملات الأوروبية نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به و الذي يجعل منها بوابة على كامل إفريقيا و في الوقت ذاته يجعلها مناطق تقليدية للهجرة نحو أوروبا ونقاط حركات كبيرة للمهاجرين السريين العابرين.

لكن في الحقيقة لا تعود برامج التعاون بين دول شمال إفريقيا أو الدول المتوسطية بشكل عام إلى عهد بروز مشكلة الهجرة غير الشرعية بل يعود إلى تاريخ سابق، و هذه المشكلة لا تمثل سوى حيزا صغيرا من مجالات التعاون و التنسيق، أما الانطلاقة الحقيقية لهذه العملية فترجع إلى نهاية الستينات باتفاقية جمعت الجزائر و تونس ببعض الدول الأوروبية سنة 1969 شملت الجانب الاقتصادي ثم لحقتها اتفاقية مماثلة في عام 1975 حول نفس الموضوع ولكنها لم تلق اهتماما كبيرا خاصة من الجانب المغاربي بحيث كان التوجه الأوروبي لايزال يميزه طابع الهيمنة.

و أمام عدم جدوى هذه الاتفاقات و فشل أغلب الإصلاحات التي أقيمت في عدة بلدان و التحديات الكبيرة المطروحة في الجانب الأمني،[1] و الضغط الديمغرافي و تزايد حجم مشكلة الهجرة، قامت أوروبا على أعقاب اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بلشبونة في جوان 1992 بإطلاق مشروع جديد يخلف سياسة التعاون التي كانت مطبقة من قبل و هي "الشراكة" و تم تجسيدها بقرار اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 و الذي حمل فكرتين أساسيتين؛ إنشاء منطقة مستقرة سياسيا و أمنيا و

[1] - ZAOUI Housin, "Partenariat euromaghrébine: De l'échec de la dimension multilaterala renovation des accords bilatéraux". Colloque international sous le thème:"L'impacte de l'élargissement de l'Europe sur le projet euro- méditerranéen; Nouvelle donne - Nouveaux défis - Nouvelle stratégie", Annaba le 06-2003/12/07, p 104.

هو المشروع الذي عرض نموذج منه على دول شرق أوروبا، و مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الضفتين الشمالية و الجنوبية مع التوجه بعزم نحو التعاون في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و بناء شراكة متينة بين كافة الدول المتوسطية، و هو البرنامج الذي عرف فيما بعد بالشراكة الأورو– متوسطية و جسدته قمة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995، الذي تمخضت عنه فكرة الشراكة الأورو– مغاربية مجسدة بثلاث اتفاقيات.[1]

و تعني الشراكة الأورو– مغاربية مجموعة العلاقات بين طرفيها و هما الطرف الأوروبي من جهة و الدول المغاربية (تونس الجزائر و المغرب من جهة أخرى و التي يجمعها اتحاد المغرب العربي) في إطار ما تتضمنه الاتفاقيات التي تجمع الأطراف، و النظرة الأولى إليها توحي لنا أن هناك محاولة لبناء التعاون بين كيان كامل الأركان له أجهزة قادرة على العمل في كل الميادين و هو الاتحاد الأوروبي، و أخر لم يستكمل بناءه بعد و ليس موجود إلا بصفة نظرية عبر اتفاق لا يزال تطبيقه بعيد المنال. وحتى إن كانت أوروبا قد أكدت مرارا على تفضيلها التعامل مع الدول المغاربية ككتلة موحدة مثلما أشارت إليه التوصية رقم 1249(1994) الصادرة عن البرلمان الأوروبي المتعلقة بالتعاون في الحوض المتوسط،[2] إلا أن الدول المغاربية تعاملت مع أوروبا بشكل انفرادي جعلها في موقع ضعف أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة التي وقعها كل بلد على حدا، و يعيق في نفس الوقت مسار التعاون و التكامل جنوب جنوب.[3]

و إضافة إلى هاتين الأليتين اللتان تحملان نوايا الأطراف في التعاون و الشراكة يتم السعي في الآونة الأخيرة لتجسيد مشروع ثالث يطلق عليه اصطلاح "مشروع حسن الجوار" الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي في محاولة لاستخلاف مشروع برشلونة بالتزامن مع كثرة الحديث عن فشل هذا الخير بعد عشرة سنوات من إطلاقه، غير أن الدول المغاربية ترفض الاستجابة للمبادرة الأوروبية هذه على الأقل مؤقتا لعدم توافقها مع طموحاتها، و تفضل بالمقابل أن يتم بعث المشروع المتوسطي بتوجه صادق نحو شراكة حقيقية و فعالة، علما أن أغلب دول الضفة الجنوبية قد قاطعت القمة الأخيرة لبرشلونة التي عقدت بمناسبة الذكرى العاشرة لإطلاق المشروع تعبيرا منها عن رفضها

[1] ZAOUI Houcin. Ibid, p 104.

[2] - Assemblée parlementaire Européenne, la coopération dans le bassin méditerranéen. Recommandation no 1249(1994).In: www.assoblée parlementaire.uc.net.

[3]- موله عبد الله ، والتعاون الأورو– متوسطي بين عينين، الملتقى الدولي حول:" أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي معطيات جديدة تحديات جديدة. إستراتيجيات جديدة"، عنابية في 06 – 07/12/2003 ، ص 154.

لسياسة الهيمنة التي ماتزال أوروبا تريد تطبيقها و على تقاعسها في تطبيق مقرراته خاصة تجاه الدول العربية و المغاربية

الفرع الثاني: التعاون بين الدول الأوروبية و دول إفريقيا جنوب الصحراء

لقد كان التدخل لفترة طويلة هو الميزة الأساسية للعلاقات الأوروبية إفريقية منذ استقلال دول هذه الأخيرة، وكانت هذه الميزة متكررة و متوقعة عادة لأسباب سياسية و إيديولوجية ، و نظرا لأوضاع التنمية المتدنية في أغلب هذه البلدان و التي صاحبتها حالات من العنف و الحروب الأهلية خاصة منذ الثمانينات. و نظرا لتغير أسس وأهداف النظام العالمي الجديد الذي يرتبط بالنظام الرأسمالي و اقتصاديات السوق، و يربط بين الاقتصاد و السياسة و يتعامل أكثر مع التكتلات الدولية فإن السياسة الأوروبية نحو الدول الإفريقية تحولت تدريجيا من مسار التدخل إلى طابع التعاون.[1]

وقد ساعد في تبلور هذا التوجه تعدد مقومات التعاون بين الجانبين خاصة عامل القرب الجغرافي الذي يعمل على اتجاهين أو له أثرين مختلفين و متناقضين ؛ فالأثر الأول إيجابي و يتمثل في كون أن هذا القرب يعتبر عاملا مسهلا و مساعدا على تطوير التعاون الاقتصادي و الثقافي، و أما الأثر الثاني فهو الذي يبرر خوف الطرف الإفريقي الضعيف و المتخلف من هيمنة الدول الأوروبية، وفي نفس الوقت هو سبب لتدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو الإقليم الأوروبي و ما يشكل ذلك من قلق للسلطات الأوروبية.[2]

و بعد تطور العلاقات الأوروبية الإفريقية أصبحت تشمل إطارين الأول ذا طابع ثنائي أو متعدد الأطراف أما الثاني فهو ما يعرف بالعلاقات الخاصة أو المتميزة و التي تظهر في نموذجين جاءا على أعقاب استقلال دول الكومنولث التي تظم دولا كانت تحت كنف الانجليز، و الدول الفرانكفونية التي تظم الدول التي كانت خاضعة للحكم الفرنسي ، و هناك كذلك إطار خاص بالعلاقات الجماعية

[1]- سفير أحمد طاه محمد. «قضايا إفريقية و النظام العالمي الجديد»، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113، (يوليو 1993)، ص 60

[2]- محمد أبو العينين ، «العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة »، مجلة السياسة الدولية ، العدد 140، أفريل (2000)، ص 25

متعددة الأطراف و التي تقوم أساسا على معاهدة لومى،[1] وإطار أخر جديد خاص قام على الشراكة الاستراتيجية الأوروبية الإفريقية، و لقد تركزت سياسة التعاون بالأساس على دعم التنمية في البلدان الإفريقية حيث وفرت اتفاقيات لومي الأربعة ما بين 10 إلى 15% من إجمالي المساعدات المتدفقة إضافة إلى ما وفرته معاهدتي يوندي لعامي 1964 و 1971

و إلى جانب ذلك تسعى كذلك أوروبا إلى تطوير مجال للتعاون السياسي و الأمني خاصة و أن إفريقيا تعاني من مشاكل سياسية عديدة ناتجة عن التحولات الديمقراطية و كذا إلى تحسين و ترقية حقوق الإنسان من الجانب النظري و من الجانب العملي، و لذلك أصبح احترام حقوق الإنسان و ترقيتها من بين أهم الشروط الضرورية لمنح المساعدات حسب ما أعلنت عنه الجماعة الأوروبية في 28/11/1991 ، و على هذا الأساس منحت أوروبا مساعدات لجنوب إفريقيا عام 1992 بلغت 190 مليون إيكو إضافة إلى برنامج تمويل سنوي قدره 110 مليون إيكو، و على العكس من ذلك كان الضغط على كينيا بإنقاص المساعدات لدفع حكومة الرئيس "أرب موي" للقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية[2]

إن الدول الأوروبية متيقنة من أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعلقة بالأوضاع السياسية و الاقتصادية و الأمنية و بالتالي تعتبرها عاملا متحكما في وقف أو خفض مستوياتها، و رغم قلة جهودها في هذه المجالات إلا أن هناك بعض من الاهتمام بها جسده مؤتمر القمة الأوروبية الإفريقية المنعقد بالقاهرة في 3 و 4 أفريل 2000 و الذي ضم دول الاتحاد الأوروبي و 53 دولة إفريقية بحضور المملكة المغربية المعني الأول بمسالة الهجرة السرية، و إذا كانت هناك أمال كبيرة تعقد على هذا المؤتمر فلانه يطور التعاون من طابعه الثنائي إلى طابعه الشمولي و أصبح من الممكن الحديث عن تعاون بين قارتين بأكملهما و يدرج مواضيع جديدة محل اهتمام مشترك كمسألة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب.

وبالإضافة إلى التعاون الأوروبي هناك نشاطات المنظمات الدولية الرامية إلى تنمية الدول الإفريقية و لتشجيع التعاون فيما بينها، و منها هيئة الأمم المتحدة عبر فروعها كالبنك الدولي الذي حاول

---

[1]- معاهدة لومي وقعت بين الدول الأوروبية و 46 دولة إفريقية في 1975/02/28 و استكملت بثلاث اتفاقيات أخرى إلى عام 1995 و ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 69 دولة

[2]- محمد أبو العينين، مرجع سابق، ص 14، 26، 17، 29.

التنسيق مع الدول الإفريقية من أجل تحسين الأوضاع خاصة من خلال تدعيم المشروع الجديد للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (**NEPAD**) و كذلك من خلال المساعدات المتعددة الرامية إلى تمويل مختلف المشاريع التنموية و التي بلغت سنة 2004 حوالي 334 مشروع بغلاف مالي قدره 16,6 مليار دولار، وهو ما يمثل 41% من النسبة الإجمالية للمشاريع التي يقوم بها و هو يسعى إلى بلوغ نسبة 50%، و كذا تنظيم ملتقيات دولية حول المشاكل التي تعاني منها إفريقيا و سبل معالجتها كملتقى طوكيو في عام 2003 حول التنمية في إفريقيا. إضافة إلى أهداف أخرى منها تنمية الفلاحة و تفعيل الاستثمارات و تطوير جوانب التربية و التعليم و الصحة و كذا تحسين أنظمة الحكم و إيجاد حلول للمشاكل الأمنية.[1]

[1] - Banque mondiale, rapport annuel 2004 volume l bilan de l'exercice, pp 28, 29

خاتمة

خاتمة:

في الوقت الذي تشتكي فيه دول عديدة من مخاطر الهجرة غير الشرعية على مجتمعاتها تنسى بأن التنقل و عبور الحدود هو حق من الحقوق الأساسية التي تكفلها مواثيق دولية عديدة خاصة بحقوق الإنسان و أولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الميثاق الأوروبي و الإفريقي، ورغم أن الدول لها الحق في سن ما تراه مناسبا و ليس ما يحلو لها من إجراءات وشروط الدخول الأجانب لإقليمها، إلا أن ذلك لا يجب أن يؤثر بأي طريقة كانت على حرية تنقل الأشخاص و بالخصوص عندما تكون بواعث هذا التنقل في ظروف قاهرة و قاسية يستحيل التأقلم معها | بحال دوافع اللجوء مثلا، وبحال كذلك تدفق ملايين من الأفارقة – لأنه لم يعد هناك مجال للحديث عن ألوف الذين يهجرون الفقر و الأمراض و الظروف الطبيعية التي لا تقهر و يبحثون عن مكان تغرب فيه الشمس و لا يخافون مليشيات تمر فتقطع رؤوسهم أو تشرق الشمس فلا يتعبهم البحث عن لقمة تسد رمق جوعهم.

و إذا كان الاتحاد الأوروبي و المغرب يرون أنه يجب قمع المهاجرين و طردهم و يتهمون دولا أخرى كالجزائر بعدم تحملها لمسؤولياتها في مجال مراقبة حدودها مما يصعب عملية السيطرة على هذه الظاهرة، فإن هذه الأخيرة من جهتها ومعها كل القارة الإفريقية تعطى بعدا إنسانيا لهذه الظاهرة أكثر منه بعدا تنظيميا، و على ذلك صرح قائد قوات الدرك الوطني لولاية تمنغست أنه يجب فهم الهجرة غير الشرعية في إطارها الإنساني إذ أن المهاجرين لا يتركون الأماكن التي يقيمون فيها إلا بدافع الحاجة و الفقر، و الجزائريين بحكم الظروف الصعبة التي مروا بها لا يسعهم إلا أن يكونوا متفهمين متضامنين معهم. و لهذا فإن ولاية تمنغست تنفق ما يفوق عن 140 مليون دينار من أجل التكفل بالوافدين الجدد، رغم أن هذا الإجراء يساهم في تشجيع وفود أخرى من المهاجرين إلا أن التعامل الإنساني معهم يستدعي ذلك، وهذا لا يتناقض مع موقف الجزائر الواضح في هذه المسالة و الرافض لأي تعاون مع أي طرف كان يكون هدفه هو إعادة المهاجرين نحو أوطانهم و منعهم من عبور الحدود، و تفضل أن يكون حل هذه المشكلة في إطار ما تدعو إليه هيئة الأمم المتحدة عبر المحافظة السامية لشؤون اللاجئين و إتباعا لمواقف المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية و الصليب و الهلال الأحمر و أطباء بلا حدود و غيرها التي تقر لكل شخص مهما كانت جنسيته أو لونه أو دينه الحق في الهجرة و دخول أي بلد يريده. و في المقابل تدعو إلى وضع مخطط شامل و عاجل من أجل تثبيت المجتمعات و وقف مختلف أشكال التنقلات سواء اللجوء أو

النزوح أو الهجرة بواسطة تنقل التنمية إلى تلك المناطق و محاربة كل العوامل الدافعة للهجرة خاصة الفقر و الأمراض و الحروب.

و ليست مشكلة الهجرة غير الشرعية هي هذه الجوانب فقط بل هي مشكلة تتعلق بالمحافظة على الاف الأرواح التي تبتلعها البحار أو تدفنها الصحاري في رحلات السفر الشاقة، و معاناة عائلات لا حصر لها يخرج وليهم لتحسين أحوالهم فيختفي مع أحلامهم و ألوف أخرى من الأشخاص و خاصة الأطفال الذين راحوا ضحية الإجراءات المتشددة للدول في منح الوثائق فجعلت منهم أشخاصا يعيشون، يكبرون و يموتون في الظل دون أن تكون لهم أدنى الحقوق و يحتم عليهم الوضع أن يكونوا في حالة فرار دائم من السلطات، حتى و إن كان برتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتهريب المهاجرين يمنع تجريم فعل الهجرة أو العيش بصفة غير قانونية في دولة ما و حتى إن كانت بعض المنظمات ترفض أصلا تسمية "غير القانونية" نظرا لطابعها التجريمي.

و لما نتحدث عن الهجرة غير الشرعية لا يجب أن نقتصر على تعزيز مراقبة الحدود أو على العلاقة بين هذه الظاهرة و الإرهاب أو جرائم أخرى تنجر عنها، بل يجب أن نتحدث عن 12 مليون شخص تمارس عليهم العبودية الحديثة و يستغلون بأبشع الطرق لأهداف مادية و غرائزية و علينا أن نتحدث عن أشخاص لا يمتون إلى الإنسانية للإنسانية بصلة فيشجعون الناس على الهجرة من أجل بضعة دولارات. و يجب أن يطرح أكثر من سؤال حول سياسات دول تدعي لنفسها احترام حقوق الإنسان و ترقية حقوق الطفل إلى أن وصل بها الأمر لتطرد أكثر من 2000 طفل من إقليمها في وقت يعيش أكثر من 17 ألف طفل في وضعية غير شرعية في فرنسا، فكيف نتحدث عن رقي في بلد يفر منه حتى الأطفال و لا يستطيع أن يؤمن لهم وضعا شرعيا في بلادهم. و كيف نتحدث عن حقوق في بلد يجمع فيه هؤلاء القصر في ثكنات قبل أن يتم رميهم في الصحراء و في وقت بلغت نسبة النساء 48% من المهاجرين السريين تستغل أغلبهن في الدعارة أو في الأعمال الشاقة، بالتالي فمشكلة الهجرة السرية ليست مشكلة قوانين و حدود بل هي مشكلة إنسانية تتطور تدريجيا لتحل محل اللجوء الذي كان في وقت ما الشغل الشاغل للعالم و هذا ما يعزز الطرح القائل بوجوب معالجتها في إطار منظمة فرعية للأمم المتحدة و توضع لها اتفاقية خاصة تعالج كل القضايا التي تطرحها و تحمي الأشخاص الذين يدخلون في إطارها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة الصادر و المراجع

المصادر:

الاتفاقيات:

اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951

معاهدة لومي وقعت بين الدول الأوروبية و 46 دولة إفريقية في 28/02/1975 واستكملت بثلاث اتفاقيات أخرى إلى عام 1995 و ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 69 دولة

Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990,
Résolution de l'assemblée générale n° 45/158

برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15/11/2000

المراجع: الكتب العربية

زوزو عبد الحميد : دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الجزائر : الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، 1984.

عبد الله عبد الغني غانم: هجرة الأيادي العاملة: دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية للبناء الاجتماع طى مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ.

مانع جمال عبد الناصر: اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، الجزائر: دار العلوم للنشر 2004.

محمد مصطفى حسن علي : سياسات وتجارب اعادة انخراط سيجري بلدان المغرب العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

الكتب الأجنبية:

AUVY Alfred. L'Europe submergée, sud-nord dans 30 ans. Paris: Edition Dumas, première édition, septembre 1987

MOULIER BOUTANG Yann & PGARSON Jean-pierre & SILBERMAN Roxane, Economic politique des migration clandestines de main-d'ouvre, paris Edition publisu, sans année d'édition

SAUVY Alfred L'Europe submergoc: sud-nord dans 30 ans, Paris: Edition Dunob, 1987.

VAISSE Maurice Dictionnaire des relation interationales au 20eme siècle. Paris: Edition Armand colin, 20

التقارير:

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة 57 الملحق رقم 11/57 /A)، نيويورك أوت 2002.

BIT : Une approche cquitable pour les travailleurs migrants dans une coonomie mondial-iscs, Conference 6. Genéve. (2004). internationale du BIT. 92cmc session, rapport.

MOUHOUBI Salah La politique de cooperation Algéric-Francaise, bilant perspectives, Benaknoun Alger: Edition OPU, Sans année d'édition

النشرات:

أولاد الأرض، أولاد الأرض ومركز الجنوب يطالبان بالإفراج عن 100 الف مصري في سجون إيطاليا، نشرة مركز الجنوب لحقوق الإنسان ، ت.ن 04/ 04/ 2005 العدد 21 www.southonline.org

ELMADMAD Khdija. "Les migrants et leurs droits au maroc". cahier de UNESCO migration et droits humains". Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004.

GUENNOUNI Naima. "Les migrants et leurs droits au Maghreb. cahier de UNESCO migration et droits humains", Université Hassan II Ain chock, Casablanca Maroc, (2004.

MSF, violence ct immigration, rapport sur l'immigration d'origine subsaharien (ISS) cn situation imeulics au maroc, MSF-S section Espagnole

المجلات

أديرئتي ألبيوجو، ورقضايا الهجرة الدولية و التجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء تر. البهنسي محمد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، (سبتمبر 2000).

جواكلين آرنجو ، تفسير الهجرة المداخل المفاهيمية و النظرية، تر. الكرار ثرية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165ء (سبتمبر 2002).

جون سولت و جيمس كلارك. «الهجرة الدولية في المناطق الواقعة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الأنماط و الاتجاهاته، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد 165،(سبتمبر 2000).

رشال بريت، وايف ليستر ، قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، الجوانب المتوازية و الدروس المستفادة والنظرة المستقبلية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001.

ريقان كاستوريانو ، «الاستيطان و مجتمعات ما وراء الحدود القومية و المواطنة»، تر. أحمد رضا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو عدد 165، (سبتمبر 2000).

ستيفن كاسل «الهجرة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين: الاتجاهات الحديثة و القضايا الكوكبية، تر. المهني محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد 165، (سبتمبر 2000).

سريم تيمور، والاتجاهات المتغيرة و القضايا الرئيسية في الهجرة الدولية، نظرة عامة إلى برامج اليونسكو على مدى خمسين عاما الماضية، تر. البهنسي محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 (سبتمبر 2002).

السيد عوض عثمان، «أزمة العلاقات المغربية الإسبانية، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام العدد 148، (2002).

شاذلي العياري ، والعرب و النظام العالمي الجديدة من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد»، مجلة شؤون عربية، عدد 74، (جوان 1993).

شريف الميد. و«اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان». مجلة الموارد، (صيف 2005).

عبد الحميد الوالي حماية اللاجئين في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، (أفريل 2002).

مجلة اللاجئون. استعراض أحداث 2004ء ترجمة مؤسسة الأهرام، المجلن 4، عدد 137، (2004).

مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونازحون يقع النزاع، ط 3، (أفريل 2005).

محمد أبو العينين ، «العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة »، مجلة السياسة الدولية ، العدد 140، أفريل (2000).

مصطفى عبد الله ابوالقاسم خشيم «التنسيق الأوروبي العربي تجاه الشراكة الأورومتوسطية (دراسة تحليلية)» مجلة السياسة الدولية، عدد 148، (أفريل 2002).

نبية الأصفهاني، الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي ... كشف حساب يناير 30 يونيو 2012، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149، المجلد 38، (يوليو 2002).

وليد عبد الناصر «التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة لمجموعة الخمس عشر)»، مجلة العلوم السياسية، العدد 131، يناير 1998.

communication de la commission au conseil parlementaire européen, une politique communautaire en métier d'immigration clandestin. Con 2000 757, www.assembly.coc.net

- HENRY Jean Robert. "Maghrébins en France hier at demain : de la mer patric au marge de l'Europe". Paris: Revue Panoramique n° 55,4cme trimestre, (2001).

Assemblée parlementer Immigration clandestine et lutte contre les trafiquants, recommandation 14672000).in www.senat.fr

Banque mondiale, rapport annuel 2004 volume I bilan de l'exercice

GUILLON Micelle, "La mosaique des migrations Africaines", Paris: Revue Esprit n°160, (août septembre 205)

J. P. N'DAYE & J. BASSENE & D.GERMANIE, "Les travailleurs noires en Afrique, pourquoi les 5. (mai-juin 1963), p 66. migrants". Revue Réalités Africaines.

J. SALT, Evolution actuelle des migrations internationales en Europe, Conseil de l'Europe, CDMG (200)D.P) 26 12202 in www.sibly.com

Mme Porra Tasca et al. Adoption d'une charte d'intention contre l'immigration clandestins. Proposition de recommandation proposé a l'assemblée parlementer le 06/10/2000, doc. N°8859, www.assembly.coe.net

Revue Panoramique. n 55 4cme trimestre

TALHATI Fatih, "Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux", Paris Revue Monde arabe Maghreb Machrck, Hors série, (décembre 1997.

TUBIANA Michel, "En finir avec le dogme de la fermeture des frontières", Pris: Revue Panoramiqus 4cme | trimestren

UNHCR : Aider les réfugier, document public par le UNHCR, édition de 2005.

Villepin, «Face à l'immigration irrégulière, la regle, c'est la fermetén. Entretien avec le Figaro in http://www.algeria-watch.org

Warld conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa.31 08 07 08 200, 11,

WIHTOL DE WENDEN Catherine, "Pour un droit à la mobilité et une démocratisation des frontières",

المقالات:

ايرين مو ئي، بلقيس جراح، وحماية حقوق الانتخابي للأشخاص المهاجرين داخليا»، نشرة الهجرة القرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23 (أكتوبر 2005).

ب. لك. ومساهل يجمع السفراء الأفارقة و الأوروبيين حول قضية الهجرة»، جريدة الخير العدد 4655، بتاريخ 19/03/2006.

حميد يس، ندوة الخبراء حول الهجرة غير الشرعية في قريه يومية الخبر عند 4669، 04/04/06

زينة الحرية الجزائريون رحلات الأحلام قد تنتهي : الغرق، الأخلاق أو السجن و الطرد ، جريدة الشروق الأسبوعي، عدد 653، الأسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005.

س حميد، المغرب يحمل الجزائر مسؤولية ممارساته" جريدة الخبر، العدد 4529، بتاريخ 18/10/2005.

السكناوي الخبز ويري ، الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية ، عن جريدة الصحوة ، ت.ن www.mtds.com 05/03/2005

طي موسى، «القمة الإفريقية فرصة لوضع الأطر القانونية للهجرة نحو الشمال. أسبوعية الشروق العدد 357، الأسبوع من 10 إلى 18/07/1999، ص 13.

ماريه تيريزا جل بثو ، «25 مليون شخص نازح داخليا في أنحاء العالم: لا تغير»» نشرة الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005).

محمد خير الدين، ومأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن و يتهم الجزائر، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 21/10/2005.

محوج فضيلة «المفوضية الأوروبية تطالب بعث الحوار مع الجزائر حول الهجرة»، يومية الخبر، العدد 4532 ، 22/10/2005.

ن رياض ، رئيس الوزراء المغربي يطلق اتهامات خطيرة على الجزائر جريدة الخبر، العدد 4528 بتاريخ 17/10/2005 .

هيفين كرولين، «أوروبا تنتظر من إفريقيا حل مشكلة اللجوء" نشرة الهجرة القرية ، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، العدد 23، (أكتوبر 2005).

.P) 10/20/2006, www.Allafrica.com.

BENELKADI Kamel. "Migration développement, les africains planchent sur une question commune". Le quotidien Elwatan. N° 4676, du 30 04/2006

MOHA Farida. Entretien avec Jamal Boupiyour, président de l'Association migration et développement (D.P) 10/20/2006, www.Allafrica.com.

Warld conference against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Durban, South Africa 31/8- 7/9/2001.

WIHTOLD DE WENDEN Cathrine. "Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières", Paris: Revue Panoramique, no 55.4cme édition. (2001).

الموسوعات:

عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، عمان الأردن: دار فارس للنشر و التوزيع ، 1994، الجزء السابع ط1.

الملتقيات:

أو تشام فاروق ، «أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الملتقى الدولي حول: " التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر اس ارفام 2005.

بن عياش بشير، غربي محمد الأمين مبررات قاعة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة الملتقى الدولي حول "التكامل الأوروبي العربي كلية التحصين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية " جامعة سطيف يومي 8 و 9 ماي 2004 نشر مخبر سادق ام 2005.

بوكساني رشيد، دبيش أحمد مقومات ومعوقات التكامل الاقتصاد المغاربي ، الملتقى الدولي حول " التكامل الأوروبي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية " جامعة سطيف يومي 8 و 9 ماي 2004 نشر مخبر س اوف ام 2005.

موله عبد الله ، التعاون الأورو- متوسطي بين عينين، الملتقى الدولي حول:" أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي معطيات جديدة تحديات جديدة. إستراتيجيات جديدة"، عنابة في 06 - 07/12/2003

- Assemblée parlementaire européenne l'immigration clandestine et la lutte contre les trafiquants. résolution 1467(2000) in www. Assemblée.ucfr.

BOUTALEB Koulder, "L'impacte de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins". Colloque International sur l'impacte de l'élargissement de UE sur le projet Euro Méditerranéen". Université d'Annaba, 06-07/12/03

GIULBILARO Donatella, "**les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation** actuelle et prévisions". Cahier de migration internationales, no 15 département de l'emploi et de la formation, (1997)

KHCHENI Mohamed, "La migration clandestinc au Maroc". Séminaire international sous le thème:"entre mondialisation et protection des droits- dynamiques migratoires Marocaines: histoire, économie, politique et culture". Faculté de droit de Casablanca, 13, 14, 15 juin 2003

NANJON Alain Concept st mécanismes économiques contemporains. Edition Ellipses. 1992.

ZAOUI Housin, "Partenariat euromaghrébine: De l'échec de la dimension multilaterala renovation des accords bilatéraux". Colloque international sous le thème:"L'impacte de l'élargissement de l'Europe sur le projet euro-méditerranéen; Nouvelle donne - Nouveaux défis - Nouvelle stratégie", Annaba le 06- 2003/12/07,

الرسائل الجامعية:

قزو محمد أكلي الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو 1986.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا	
المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية	08
المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية	08
المطلب الثاني: تمييز مصطلح الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة	15
المطلب الثالث: خصائص الهجرة غير الشرعية	21
المبحث الثاني: تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا	30
المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا	30
المطلب الثاني: مناطق الهجرة غير الشرعية	35
المطلب الثالث: أسباب ونتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية	40
الفصل الثاني: سياسات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول: ضرورة التعاون لمكافحة الظاهرة	50
المطلب الأول: فشل السياسات الفردية في الحد من الهجرة غير الشرعية	50
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية مسألة تعني دول الانطلاق و العبور و الوصول	51
المبحث الثاني: أنواع التعاون	54
المطلب الأول: التعاون شمال شمال	54
المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب	58
المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب	65

خاتمة 72
قائمة المصادر و المراجع 75
فهرس المحتويات 85